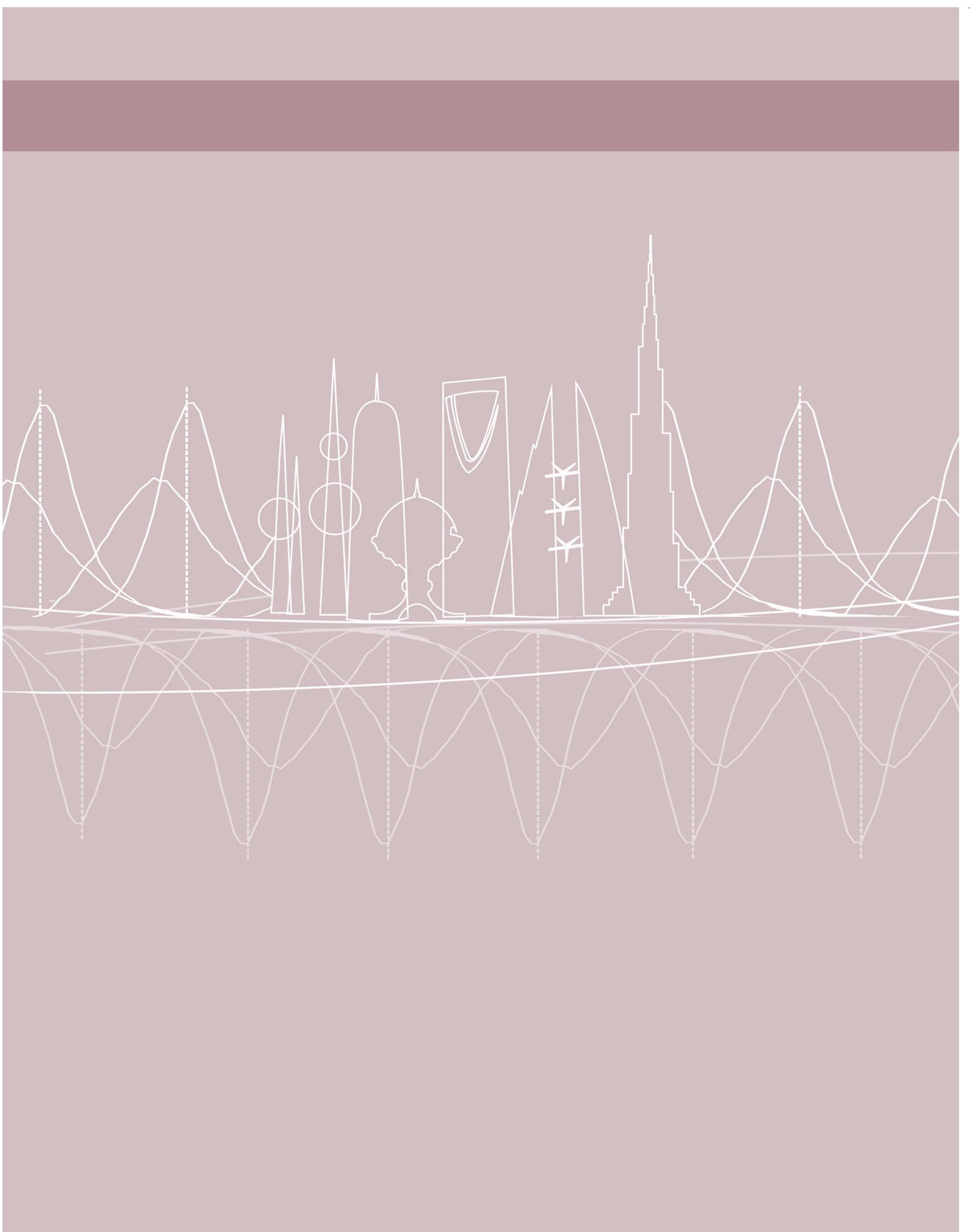


بعض القضايا الإحصائية
الناشئة عن تطبيق
ضريبة القيمة المضافة
في دول مجلس التعاون الخليجي

إبريل | 2017



قائمة المحتويات

2	قائمة الإختصارات
3	المصطلحات والتعاريف
6	تمهيد
7	1. المقدمة
7	1.1 المزيد من المعلومات
8	2. A. وصف ضريبة القيمة المضافة
2	3. الإحصاءات الرئيسية المتأثرة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة
2	3.1 التأثيرات المباشرة
3	3.2 التأثيرات غير المباشرة
4	4. تأثير ضريبة القيمة المضافة على إحصاءات الأسعار
4	4.1 الأرقام القياسية لأسعار المنتجين
5	4.2 الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين
5	4.3 العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة وأوزان الترجيح للرقم القياسي لأسعار المستهلك
7	4.4 أثر ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك
9	5. أثر ضريبة القيمة المضافة على إحصاءات الحسابات القومية
2	6. أثر ضريبة القيمة المضافة على الإحصاءات الأخرى
2	6.1 إحصاءات المالية العامة
2	6.2 مسح الصناعة السنوية والربعية والدورية
2	6.3 التجارة الدولية وميزان المدفوعات
3	6.4 مسح دخل وإنفاق الأسرة
3	6.5 السلاسل (الموضوعات) الإحصائية الأخرى
4	7. فرص استخدام البيانات الإدارية لضريبة القيمة المضافة للأغراض الإحصائية
4	7.1 مقدمة حول السجلات الإدارية ضريبية
4	7.2 سجل الأعمال التجارية
2	7.3 محتوى استمارة ضريبة القيمة المضافة
4	7.4 مدى تكرارية ووقتيّة الإبلاغ عن بيانات ضريبة القيمة المضافة
4	7.5 استخدام بيانات ضريبة القيمة المضافة في إنتاج الإحصاءات
6	8. قياس أثر ضريبة القيمة المضافة
6	8.1 أثر الضريبة على التضخم
6	8.2 أثر الضريبة على أنماط الإنفاق الأسري
7	8.3 أثر الضريبة على معدلات النمو الاقتصادي
7	8.4 أثر الضريبة على دخل الأسرة
8	9. قائمة المراجع
8	الملحق (أ): أحد الخيارات الممكنة لتقييم أثر ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك

قائمة الإختصارات

BP	الأسعار الأساسية
CFTM	طريقة التحصيل المالي الثابت
COICOP	تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض
CPI	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
f.o.b.	التسليم فوق ظهر السفينة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GDP(E)	تقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق
GDP(I)	تقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الدخل
GDP(P)	تقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنتاج
GST	ضريبة السلع والخدمات
HIES	مسح دخل وإنفاق الأسرة
ISIC (Rev. 4)	تصنيف الأمم المتحدة الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية - التتقيح الرابع
PPIs	مؤشرات أسعار المنتجين
PPs	أسعار المشتريين
SNA	نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية
SNA 1993	نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية - نسخة 1993
SNA 2008	نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية - نسخة 2008
VAT	ضريبة القيمة المضافة

المصطلحات والتعاريف

السعر الأساسي هو المبلغ المستحق للمنتج من المشتري في مقابل وحدة من السلع والخدمات المنتجة كمخرجات مخصوماً منها قيمة الضرائب المدفوعة، ومضافاً إليها قيمة الدعم المستحق على هذه الوحدة نتيجة لإنتاجها أو بيعها. يرجى أيضاً مراجعة "أسعار المشتريين"	الأسعار الأساسية
قائمة الشركات التي تحتفظ بها المراكز الإحصائية الوطنية وتستخدمها لإنشاء أطر إحصائية لتنفيذ التعدادات والمسوح الاقتصادية ذات العلاقة.	سجل الأعمال التجارية
الفرق في قيمة المخزون في بداية الفترة المرجعية (فترة الإسناد الزمني) وقيمتها في نهايتها في كل من الشركات والحكومة العامة.	التغير في المخزون
ترجيح قيمة التقديرات بالاستناد الى الأسعار السائدة في فترة محددة في الماضي.	الأسعار الثابتة
إعداد قيمة التقديرات بأسعار الفترة التي تتعلق بها الملاحظات، فعلى سبيل المثال: تُقيم التقديرات لهذه السنة المالية باستخدام أسعار هذا العام المالي مما يختلف مع تقديرات الأسعار الثابتة التي تنطبق على الأسعار السائدة في فترة محددة في الماضي.	الأسعار الجارية
قيمة السلع المصدرة والمبالغ المستحقة من غير المقيمين مقابل تقديم الخدمات من قبل المقيمين.	الصادرات من السلع والخدمات
صافي الإنفاق على السلع والخدمات من قبل مؤسسات القطاع العام-غير المصنفة كشركات عامة-والتي لا تؤدي إلى إنشاء أصول ثابتة أو مخزونات أو المستخدمة في الاستحواذ على أصول الأراضي والمباني القائمة أو الأصول المستخدمة سابقاً. وتشمل الإنفاق على تعويضات العاملين (عدا المختصين بالأشغال الرأسمالية، وما إلى ذلك)، والسلع والخدمات (عدا الأصول الثابتة والمخزونات) واستهلاك رأس المال الثابت. كما يشمل الإنفاق على إصلاح وصيانة الطرق، والرسوم (وما إلى ذلك) المفروضة من قبل الهيئات الحكومية العامة على الخدمات المباعة أو المؤجرة ويتم موازنتها مع قيم الشراء الخاصة بها. ويشمل أيضاً صافي الإنفاق في الخارج من قبل الهيئات الحكومية العامة وعمليات الشراء من الشركات العامة المملوكة أو المُدارة من قبل الحكومة.	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع الحكومي
يصنف الإنفاق على اقتناء أصول الدفاع كجزء من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي. يُحسب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية بإضافة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتريين إلى الدعم المقدم وخصم الضرائب على المنتجات. يرجى الرجوع أيضاً إلى "الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتريين".	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية
القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في البلاد بعد خصم تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج (الاستهلاك الوسيط)، ولكن قبل خصم استهلاك رأس المال الثابت. يرجى الرجوع أيضاً إلى "الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية".	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتريين
يتكون الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية من النفقات المتكبدة من قبل الأسر المعيشية المقيمة في استهلاك السلع والخدمات.	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
قيمة السلع المستوردة بالإضافة إلى المبالغ المستحقة لغير المقيمين لتقديم الخدمات للسكان.	واردات السلع والخدمات
يحق للمؤسسة الحصول على رصيد ضريبة المدخلات من ضريبة القيمة المضافة المتضمنة في الثمن المدفوع لعملية شراء ما (أو ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على الاستيراد) إذا كانت للاستخدام في داخل المؤسسة، ولكن ليس إلى الحد الذي تستخدم فيه لتصبح "التوريدات الخاضعة لضريبة المدخلات". يرجى الرجوع إلى "الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة" و"التوريدات الخاضعة لضريبة المدخلات" و"التوريدات الخاضعة للضريبة".	رصيد ضريبة المدخلات (استعادة ضريبة المدخلات)

إذا خضعت التوريدات للضريبة على المدخلات، فلا تخضع المؤسسة لضريبة القيمة المضافة على التوريدات، ولكنها لا تصبح كذلك مؤهلة للحصول على الإعفاءات من الضريبة على المدخلات لأي من الأشياء المكتسبة أو المستوردة اللازمة لعمل التوريدات. يرجى الرجوع إلى "رصيد ضريبة المدخلات" و"الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة" و"التوريدات" و"التوريدات الخاضعة للضريبة".

في نظام الحسابات القومية، تتكون "الضرائب الأخرى على الإنتاج" من جميع الضرائب التي تتحملها الشركات نتيجة المشاركة في الإنتاج باستثناء الضرائب على المنتجات. وتشمل "الضرائب الأخرى على الإنتاج" ما يلي: الضرائب على الرواتب أو القوى العاملة باستثناء اشتراكات الضمان الاجتماعي الإلزامية التي يدفعها أرباب العمل، ولا تشمل الضرائب المدفوعة من قبل الموظفين أنفسهم من أجورهم أو رواتبهم؛ والضرائب المتكررة على الأراضي والمباني أو المنشآت الأخرى؛ وبعض الرخص التجارية والمهنية حيث لا توفر الحكومة الخدمات في المقابل؛ والضرائب على استخدام الأصول الثابتة أو غيرها من الأنشطة؛ ورسوم الدمغات والأختام؛ والضرائب على التلوث؛ والضرائب على المعاملات الدولية. يرجى الرجوع إلى "الضرائب على الإنتاج والواردات" و"الضرائب على المنتجات".

الإففاق على تشييد وبناء المسكن. وتستثنى النفقات المصروفة على إصلاح وصيانة المساكن.

ويستثنى الإففاق على إصلاح وصيانة المساكن.

النفقات على الأصول الثابتة موزعة على تشييد وبناء ما لا يصنف كمسكن، والآلات والمعدات، والموارد الحيوية المزروعة، منتجات الملكية الفكرية وتكاليف نقل الملكية. وتشمل فئة الآلات والمعدات: المصانع، والآلات والمعدات والمركبات، وما إلى ذلك. ويستثنى الإففاق على إصلاح وصيانة الأصول الثابتة.

الإففاق على الأصول الثابتة الجديدة مضافاً إلى صافي الإففاق على الأصول الثابتة المستعملة مسبقاً سواء لعمليات الإضافة والإحلال. ويشمل الإففاق على أعمال الطرق الجديدة (أو على رفع مستوى الطرق القائمة)، ولكن الإففاق على إصلاح الطرق وصيانتها يُصنف تحت بند "الإففاق الاستهلاكي النهائي للقطاع الحكومي".

الإففاق على الأصول الثابتة الجديدة مضافاً إلى صافي الإففاق على الأصول الثابتة المستعملة مسبقاً وتشمل كلاً من عمليات الإضافة والإحلال. كما تشمل أيضاً تعويضات العاملين من قبل الشركات العامة المملوكة أو المُدارة من قبل الحكومة المرتبطة بالأشغال الرأسمالية المنفذة لحسابهم الخاص.

يُقصد بـ "سعر المشتريين" المبلغ الذي يدفعه المشتري، بعد استبعاد الخصومات الضريبية، بغرض استلام وحدة من السلع أو الخدمات في التوقيت والمكان المحددين من قبله (أي المشتري). يرجى مراجعة "الأسعار الأساسية".

يشمل مفهوم "العرض الموجه للسوق" السلع والخدمات المُباعة أو المقدمة من قبل المؤسسة.

يشمل مفهوم "العرض الخاضع للضريبة" معظم السلع والخدمات المقدمة من قبل الشركات. ولا يُعد العرض خاضعاً للضريبة إذا أعفي من ضريبة القيمة المضافة أو خضع لضريبة المدخلات. يرجى الرجوع إلى "رصيد ضريبة المدخلات" و"التوريدات الخاضعة لضريبة المدخلات".

يترادف هذا المصطلح مع "الضرائب غير المباشرة". ويتكون من "الضرائب على المنتجات" و"الضرائب الأخرى على الإنتاج". ولا تشمل هذه الضرائب أي ضرائب على الأرباح أو الإيرادات الأخرى الواردة للمؤسسة، فهي مستحقة الدفع بغض النظر عن مدى ربحية الإنتاج. ومن الممكن أن يستحق دفعها على الأرض، والأصول الثابتة أو العمالة المستخدمة في عملية الإنتاج، أو على بعض الأنشطة أو المعاملات المحددة.

التوريدات الخاضعة لضريبة المدخلات

الضرائب الأخرى على الإنتاج

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الخاص – المساكن

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الخاص – مكونات أخرى

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي العام -الحكومة العامة

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي العام -الشركات العامة المملوكة أو المُدارة من قبل الحكومة

أسعار المشتريين

العرض الموجه للسوق

العرض الخاضع للضريبة

الضرائب على الإنتاج والواردات

يرجى أيضاً الرجوع إلى " الضرائب الأخرى على الإنتاج " و"الضرائب على المنتجات".

إن الضريبة على المنتجات هي الضريبة التي تدفع لكل وحدة من السلع أو الخدمات، وقد تتمثل الضريبة في مبلغ معين يُحدد لكل وحدة كمية من السلع والخدمات (و تُقاس الكميات إما في صورة وحدات منفصلة أو في صورة متغيرات مادية مستمرة مثل الحجم والوزن والقوة والمسافة والوقت، وما إلى ذلك)، أو يمكن حسابها بشكل قيمي (على أساس القيمة) كنسبة محددة من سعر الوحدة أو من قيمة السلع أو الخدمات المتداولة. وعادة ما تُستحق الضريبة على المنتج إنتاجه أو بيعها أو استيرادها، لكنها قد تصبح مستحقة الدفع في ظروف أخرى مثل تصدير السلعة أو تأجيرها أو نقلها أو تسليمها أو استخدامها للاستهلاك الذاتي أو في تكوين رأس المال. أما ضريبة القيمة المضافة فهي ضريبة على المنتجات. يرجى الرجوع إلى "الضرائب الأخرى على المنتجات" و"الضرائب على الإنتاج والواردات".

لا تتكبد بعض السلع والخدمات تبعات ضريبة القيمة المضافة ويُشار إليها بالسلع والخدمات "المعفاة من ضريبة القيمة المضافة". وبالرغم من ذلك، تظل الشركات التي تتاجر في السلع والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة قادرة على المطالبة بـ "رصيد ضريبة المدخلات" على عمليات الشراء بالأجل. يرجى أيضاً الرجوع إلى "رصيد ضريبة المدخلات" و"التوريدات الخاضعة لضريبة المدخلات" و"العرض الموجه للسوق" و"العرض الخاضع للضريبة".

الضرائب على المنتجات

الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة

تمهيد

أعلنت جميع دول مجلس التعاون استحداث ضريبة القيمة المضافة وفقاً لاتفاقية إطار العمل المشترك، والتي تنص على التزام كل من دول مجلس التعاون بسن التشريعات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وستتأثر بعض الإحصاءات الرسمية الرئيسية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وقد يستفيد العاملون في مجال الإحصاء الرسمي من البيانات الإدارية المستمدة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة في إعداد الإحصاءات الرسمية.

ولقد أعد المركز الإحصائي الخليجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذه الورقة المنهجية الموجهة للعاملين بمجال الإحصاءات الرسمية لتسليط الضوء على التبعات الإحصائية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإعطاء التوجيهات ذات الصلة. كما قد تعود هذه الورقة المنهجية بالنفع على مستخدمي الإحصاءات الرسمية نظراً لتوضيحها لكيفية إدراج ضريبة القيمة المضافة في الإحصاءات الرسمية.

يود المركز الإحصائي الخليجي التعبير عن جزيل شكره وخالص امتنانه لإدارة الإحصاء في صندوق النقد الدولي والمكتب الأوروبي للإحصاءات "يوروستات" لتكرمهم بالاطلاع على المسودة السابقة لهذه الورقة المنهجية، وإبداء التعليقات والملاحظات القيمة. ولقد بذل المركز الإحصائي الخليجي قصارى جهده لإخراج هذه الورقة المنهجية على الوجه الأكمل، ويُعد الجهة المسؤولة في حال ظهور أي خطأ أو سهو أو حذف غير مقصود.

صابر بن سعيد الحربي

المدير العام

1. المقدمة

1.1 أعلنت جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال السنوات القليلة المقبلة. وبالرغم من عدم توفر التفاصيل المحددة المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بعد، إلا أن الضريبة الجديدة ستؤثر بشكل كبير على الإحصاءات الرسمية في الدول المطبقة لها، وتتناول هذه الورقة المنهجية القضايا المتعلقة بآثار وتبعات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإحصاءات الرسمية بالبحث والدراسة وتعرضها على خبراء الإحصاء، وواضعي السياسات وغيرهم من المحللين على المستويين الوطني والإقليمي.

1.2 هيكل الورقة المنهجية

- الفصل الثاني (2): يقدم الفصل الثاني وصفاً عاماً (غير فني) لضريبة القيمة المضافة وكيفية تطبيقها من خلال الممارسات العملية.
- الفصل الثالث (3): يلخص الفصل الثالث الإحصاءات الرئيسية المتأثرة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- الفصول الرابع وحتى السادس (4 - 6): تصف الفصول الرابع وحتى السادس بمزيد من التفصيل كيفية المعالجة الإحصائية لضريبة القيمة المضافة في كل من المجالات الإحصائية ذات الصلة.
- الفصل السابع (7): يوضح الفصل السابع الفرص المتاحة للإحصائيين لإعداد الإحصاءات الرسمية من خلال استخدام مصادر البيانات الإدارية لضريبة القيمة المضافة.
- الفصل الثامن (8): يناقش الفصل الثامن القضايا المتعلقة بقياس أثر ضريبة القيمة المضافة.
- الملحق (أ): يقدم الملحق (أ) ملاحظات فنية عن كيفية قياس الانعكاسات/التضخمية/المبنيّة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

1.3 من المهم أن تعتمد الإحصاءات الرسمية نهجاً استباقياً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة لضمان رصد تأثيراته على نحو كاف في الإحصاءات الرسمية. ومن ناحية أخرى، يحتمل أن يؤدي إدخال إجراءات جديدة لإدارة ضريبة القيمة المضافة إلى فتح مصادر بيانات قيمة وجديدة تساهم في إعداد الإحصاءات الرسمية، شريطة أن تتماشى هذه الإجراءات الجديدة مع احتياجات الإحصائيين، مما يستلزم مد سبل التعاون بين الإحصائيين وبين الجهات الإدارية ذات الصلة لتحقيق هذه الغاية.

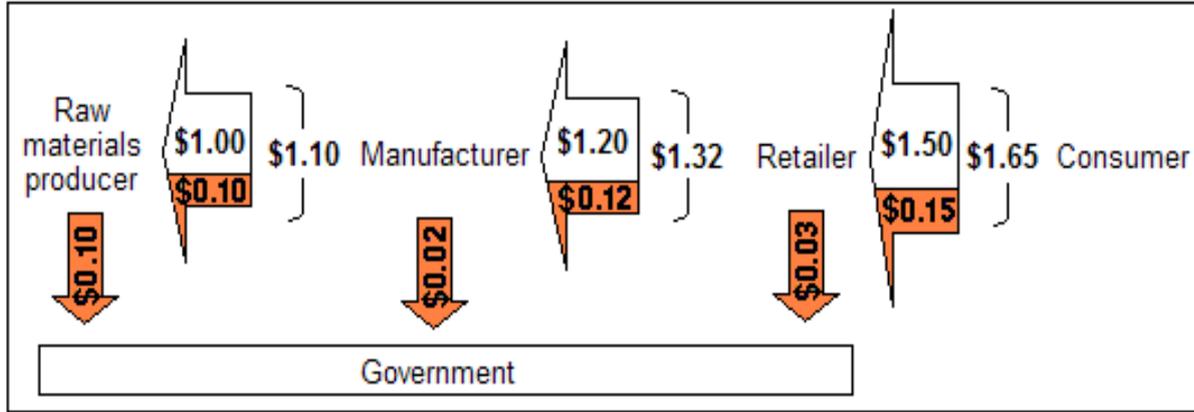
1.1 المزيد من المعلومات

1.4 للمزيد من التوضيح أو الرد على الأسئلة والاستفسارات بشأن مضمون هذه الورقة المنهجية، يرجى التواصل مع السيد: أحمد فاضل الفريد، مدير الإحصاءات الاقتصادية بالمركز الإحصائي الخليجي، على البريد الإلكتروني: AAlfarid@gccstat.org

2. وصف ضريبة القيمة المضافة

2.1 تُعد ضريبة القيمة المضافة (VAT)، والتي تُعرف في بعض الدول باسم ضريبة السلع والخدمات (GST)، نوعاً من ضرائب الاستهلاك العامة التي تُجمع تدريجياً حسب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وفي المصطلح الإحصائي، تُعامل ضريبة القيمة المضافة على أنها ضريبة على المنتج (بفتح التاء)¹. وحتى تاريخ إعداد هذه الورقة المنهجية، لم تتضح بعد التفاصيل الدقيقة لكيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها عادة ما تُطبق على أنها ضريبة تعتمد على الوجهة، حيث يتحدد معدل الضريبة بناءً على الدولة التي ينتمي إليها العميل، وبعبارة أخرى، فعادة ما تُعفى الصادرات من ضريبة القيمة المضافة. وقد تُعفى بعض السلع والخدمات أيضاً من ضريبة القيمة المضافة، أو أن تنخفض الضريبة عليها للمعدل الصفري (يرجى الرجوع إلى المعاملات/ التوريدات الخاضعة لضريبة المدخلات).

2.2 وبهدف التبسيط، يفترض المثال الموضح في المخطط التالي أن قيمة ضريبة القيمة المضافة تعادل 10% (ولقد أُشير إلى أن المعدل المحتمل لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي سيبلغ 5%). والمثال الموضح أدناه مأخوذ من الويكيبيديا، ويمكن الرجوع إليه من خلال الرابط التالي: https://en.wikipedia.org/wiki/Value-added_tax



2.3 وفي هذا المثال:

- ينفق المُصنّع ما قيمته $(\$1 + 10\%) = \1.10 للمواد الخام، وكذلك يدفع بائع المواد الخام للحكومة $\$0.10$.
- يفرض المُصنّع على تاجر التجزئة $(\$1.20 + 10\%) = \1.32 ويدفع للحكومة $(\$0.12 - \$0.10) = \$0.02$.
- أما تاجر التجزئة فيفرض على المستهلك $(\$1.50 + 10\%) = \1.65 ويدفع للحكومة $(\$0.15 - \$0.12) = \$0.03$.

2.4 ومن الملاحظ أن الضرائب التي يدفعها منتج المواد الخام، والمُصنّع وتاجر التجزئة للحكومة تبلغ 10% من القيم المضافة من خلال ممارساتهم للأعمال التجارية (على سبيل المثال تبلغ القيمة المضافة من قبل المُصنّع $\$1.20$ مخصوماً منها $\$1.00$ ، وبالتالي فإن الضريبة المستحقة من قبل المُصنّع تبلغ $(\$1.20 - \$1.00) \times 10\% = \$0.02$).

2.5 على الرغم من أن دفع ضريبة القيمة المضافة يتخذ نهجاً تدريجياً من خلال "مراحل الإنتاج" $(\$0.10 + \$0.02 + \$0.03)$ ، فإن الضريبة تُدفع في نهاية المطاف من قبل المستهلك النهائي $(\$0.15)$ ، فيفرض مختلف أنواع المنتجين عبء دفع ضريبة القيمة المضافة المطبقة على المنتجات (التوريدات) على العملاء، حيث يحق لهم المطالبة باسترجاع ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مشترياتهم. وتُعد ضريبة القيمة المضافة ضريبة على الاستهلاك وليس على الإنتاج أو الاستثمار.

¹نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية 2008 (SNA 2008)، الفقرة 6.56. يمكن الاطلاع على نظام الحسابات القومية لعام 2008 باستخدام الرابط التالي: <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/SNA2008.pdf>

2.6 أعفت دول العالم التي طبقت ضريبة القيمة المضافة عدداً من البنود المعينة من دفع الضريبة، كما يتفاوت معدل دفع ضريبة القيمة المضافة تفاوتاً كبيراً من دولة لأخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تفرض معدلات مختلفة (غير صفرية) من ضريبة القيمة المضافة على مختلف المنتجات كذلك.

2.7 توجد طريقتان رئيسيتان لحساب ضريبة القيمة المضافة:

- **طريقة فاتورة التسديد الأجل (الفواتير على الحساب) أو الطريقة المعتمدة على الفواتير.** وباستخدام هذه الطريقة، تُفرض الضرائب على معاملات البيع، مع إخطار العميل بقيمة الضريبة حال إجراء معاملة الشراء، وقد تحصل الشركات على إعفاء من ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على المدخلات من المواد والخدمات (أي تستعيد قسم من ضريبة القيمة المضافة المدفوعة)، ففي المثال أعلاه، يفرض المُصنّع ضريبة قيمة مضافة تبلغ \$ 0.12 على التوريدات والمستلزمات، ويمكنه المطالبة بما قيمته \$0.10 من ضريبة القيمة المضافة التي دفعها على المشتريات، ودفع صافي ضرائب يبلغ \$0.02 لمصلحة الضرائب. وتُعد هذه الطريقة من أوسع الطرق انتشاراً في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العالم.
- **طريقة الطرح (الخصم) أو الطريقة المستندة للحسابات.** تستخدم طريقة الطرح (الخصم) في نهاية فترة إبلاغ محددة، حيث تحسب الشركة قيمة جميع المبيعات الخاضعة للضريبة ثم يخصم منها مجموع جميع المشتريات ويطبق معدل ضريبة القيمة المضافة على الفرق بينهما (حاصل الطرح). وفي المثال الموضح أعلاه، أضاف المُصنّع قيمة مضافة تبلغ \$1.20 - \$1.00 = \$0.20. ثم تطبق معدل الضريبة على حاصل الطرح فنجد أن 10% منه يبلغ \$0.02، وهي قيمة المبلغ المستحق الدفع لمصلحة الضرائب. ونادراً ما تستخدم الدول طريقة الطرح لحساب ضريبة القيمة المضافة نظراً لأنها تُعقد عملية تقدير ضريبة القيمة المضافة عند تطبيق معدلات مختلفة من ضريبة القيمة المضافة على منتجات مختلفة.

2.8 بغض النظر عن طريقة الحساب المستعملة لحساب ضريبة القيمة فكلتا الطريقتين تؤديان لنفس النتيجة ومن ثم تُجمع نفس قيمة الإيرادات من الضرائب.

2.9 لأغراض إدارة ضريبة القيمة المضافة، يجب تسجيل جميع المنشآت والمؤسسات لدى مصلحة الضرائب، ويُخصص رقم مرجعي (تعريفي - الرقم الضريبي) لضريبة القيمة المضافة ويجب أن يظهر هذا الرقم المرجعي على جميع الفواتير والإيصالات الخاصة بالمنشأة، كما يجب تحديد قيمة ضريبة القيمة المضافة بشكل مستقل، وستصبح الشركات المسجلة فقط في مصلحة الضرائب لأغراض ضريبة القيمة المضافة قادرة على المطالبة باستعادة ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على المشتريات.

2.10 كما سنبغي على الشركات والمنشآت تقديم تقارير ضريبية منتظمة لمصلحة الضرائب وتحويل المبلغ الصافي من الضريبة على القيمة المضافة المستحق لمصلحة الضرائب أو المطالبة باستعادة المستحق لهم بعد دفع صافي ضريبة القيمة المضافة.

2.11 حتى تاريخ كتابة هذه الورقة المنهجية، لم تتضح بعد التفاصيل الدقيقة للإجراءات المتخذة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن الأهمية بمكان للعاملين في مجال الإحصاءات الرسمية أن يظلوا على إطلاع وإلمام بهذه الموضوعات، بما في ذلك السعي للتأثير على الترتيبات الإدارية بحيث يمكن استخدام مصادر بيانات ضريبة القيمة المضافة لتجميع الإحصاءات الرسمية.

3. الإحصاءات الرئيسية المتأثرة بضرية القيمة المضافة

3.1 سيتأثر عدد كبير من الإحصاءات الرسمية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وستتسم بعض الآثار بالفورية بينما سيحدث بعضها الآخر على المدى البعيد، من الصعب فصل الآثار الناجمة عن استحداث ضريبة القيمة المضافة عن عواقب وتبعات التغييرات الأخرى التي تحدث في اقتصادات الدول المعنية. ويخلص هذا الفصل التغييرات الواقعة على مجموعة من الموضوعات الإحصائية. أما الفصول التالية فستتناول هذه القضايا بمزيد من التفصيل. وسيكون لتطبيق ضريبة القيمة المضافة آثاراً مباشرة وآثاراً غير مباشرة تتعلق بالتغييرات الطارئة على السلوكيات الاقتصادية لكل من المنشآت والأفراد.

3.1 التأثيرات المباشرة

3.2 ستقع الآثار المباشرة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن التغييرات في السلوك الاقتصادي للأسر والشركات. وسيستمر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في قياس أسعار المعاملات النهائية المدفوعة من قبل الأسر مقابل السلع والخدمات التي يستهلكونها. وسترتفع أسعار السلع والخدمات التي ستنطبق عليها ضريبة القيمة المضافة، ومن ثم يجب أن يرصد الرقم القياسي لأسعار المستهلك هذا الارتفاع. ومن ناحية أخرى، فإن الأرقام القياسية لأسعار المنتجين (PPIs) يجب ألا يتضمن جمعها ضريبة القيمة المضافة، ولذا فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لن يؤثر على هذه السلسلة بشكل مباشر إلا من خلال الآثار غير المباشرة المتضمنة في مكونات الأسعار.

3.3 من المتوقع ارتفاع تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية وغيرها من مكونات الحسابات القومية، بينما ستتساوى بقية الأمور. يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب أسعار المشتريين، وبما أن ضريبة القيمة المضافة تُعد ضريبة غير مباشرة، فستؤدي لارتفاع أسعار المشتريين. وهذا سيظهر - على سبيل المثال- في الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المستخدم في إعداد تقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق ((GDP (E)، وفي تقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنتاج ((GDP (P) ستظهر ضريبة القيمة المضافة كضريبة على المنتجات وستدرج تحت بند "الضرائب مخصوماً منها الدعم الحكومي للمنتجات"². وبالنسبة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الدخل ((GDP (I)، ستعكس ضريبة القيمة المضافة على البند المسمى "الضرائب مخصوماً منها الدعم على الإنتاج والواردات".

3.4 ستتغير العديد من النسب المشتقة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فعلى سبيل المثال سيتأثر مؤشر الفائض/العجز الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي هو نقطة الانطلاق في تجميع الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المتاح فستتغير هذه الإحصاءات أيضاً نتيجة للتغير في الأسعار الجارية. ومن المتوقع أن يكون تأثير ذلك محدوداً على الادخار الوطني (من المتوقع ارتفاع الادخار الحكومي في مقابل انخفاض الادخار الأسري وادخار الشركات إلى الحد الذي ستضطر فيه الشركات لاستيعاب جزء من ارتفاع الأسعار الناجم عن ضريبة القيمة المضافة). ونظراً للتأثير شبه الصفري على مستوى الادخار القومي، فإن نسبة الادخار القومي ستتحسن بسبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الناجمة عن ضريبة القيمة المضافة.

3.5 ينبغي ألا يكون هناك تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومكوناته، وذلك شريطة أن تُجمع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والأرقام القياسية لأسعار المنتجين المستخدمة في اشتقاق تقديرات الأسعار الثابتة بشكل صحيح. وبالرغم من ذلك، فمن الممكن أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومكوناته بشكل غير مباشر حسب الحد الذي تتأثر بها سلوكيات الشركات والأفراد نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

3.6 سيتطلب ذلك تصميم استثمارات المسوح الاقتصادية بشكل دقيق لضمان التسعير الصحيح للمبيعات الكلية للصناعة وإنتاج الأنشطة الاقتصادية، ونفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية. وبشكل عام، يجب أن تجمع هذه البيانات من صافي ضريبة القيمة المضافة مما لا يؤدي لحدوث أي تغيير في أساس السعر الجاري لتجميع هذه الإحصاءات. ويستثنى من ذلك مبيعات السلع والخدمات للأسر، التي ينبغي جمعها كإجمالي ضريبة القيمة المضافة. والسبب في هذا الاستثناء هو أن الأسر لن تكون قادرة على المطالبة باسترداد ضريبة

² نظام الحسابات القومية 2008، الفقرة 16.50.

القيمة المضافة المدفوعة مقابل مشترياتهم، ولذلك فإن قيمة مشترياتهم ستشمل ضريبة القيمة المضافة. وفي هذا الصدد، فإن معالجة هذه البيانات على أساس الأسعار الجارية ستتطابق مع تلك المستخدمة في معالجة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

3.7 بطبيعة الحال، ستتأثر إحصاءات مالية الحكومة. حيث تُعد ضريبة القيمة المضافة ضريبة على المنتجات، ولذا فسوف تظهر في بيانات مجموع الإيرادات الضريبية³. وبافتراض استقرار الأمور الأخرى، فسيُتغير الرقم الخاص بالفائض أو العجز وفقاً لزيادة الإيرادات الضريبية.

3.8 ستتأثر إحصاءات الإنفاق الأسري التي مصدرها مسوح دخل وإنفاق الأسرة الدورية. ومرة أخرى، ونظراً لعدم قدرة الأسر المعيشية على استرداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مشترياتهم، فيجب أن تشمل البيانات المتعلقة بالنفقات ضريبة القيمة المضافة. ويناقش الفصل الرابع أدناه موضوع الحاجة إلى إعادة تقدير أوزان الترجيح للرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

3.2. التأثيرات غير المباشرة

3.9 من المتوقع بشكل منطقي أن يؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على سلوكيات كل من الأسر المعيشية والشركات بطرق عديدة ومتنوعة، وسيترتب على ذلك تبعات وأثار غير مباشرة على المستويات واتجاهات الحركات المتعلقة بمجموعة كبيرة من الموضوعات الإحصائية. وعلى سبيل المثال سيؤثر التغيير في الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سلوك المستهلكين، وبالتالي على الفئات المختلفة لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر. وستؤثر هذه التغييرات في الأسعار النسبية على مجموعة أخرى من الأنشطة مثل تكوين رأس المال وإدارة المخزونات.

3.10 من المرجح أن يؤدي التغيير في الأسعار النسبية للمنتجات الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى تغييرات في أنماط الترجيح المتضمنة في إجراءات تركيب الأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي وغيره من المجاميع الأخرى.

³تُعامل باعتبارها أحد عناصر البند "الضرائب على السلع والخدمات" في صندوق النقد الدولي *دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 (GFSM)* (2014)، انظر الجدول 5.1 (صفحة 88).

4. تأثير ضريبة القيمة المضافة على إحصاءات الأسعار

4.1 الأرقام القياسية لأسعار المنتجين

4.1 ترتبط الآثار المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأرقام القياسية لأسعار المنتجين (PPIs) بكل من القضايا النظرية (المفاهيمية) والعملية.

4.2 يعتمد الأساس التقييمي العملي للأرقام القياسية لأسعار المنتجين (PPIs) على أسعار المشتريين (PP) لكل من الأرقام القياسية للمدخلات، والأسعار الأساسية (BP) للأرقام القياسية للمخرجات (يرجى الرجوع إلى مسرد المصطلحات والاطلاع على تعريفات "أسعار المشتريين" و"الأسعار الأساسية"). ومن المهم الإشارة إلى ارتباط الأرقام القياسية للمدخلات بأسعار المشتريين بنقطة تسعيرية مختلفة عن تلك المتعلقة بالأرقام القياسية للمخرجات بالأسعار الأساسية. ومن ثم فالأولى تغطي نوعاً مختلفاً من المعاملات الاقتصادية. وفيما يتعلق بمؤشرات التجارة الدولية (مؤشر أسعار الاستيراد ومؤشر أسعار التصدير) يستخدم الأساس التسعيري المعتمد على التسليم على ظهر السفينة (f.o.b.)، وبلد المنشأ.

4.3 ستفرض ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإنتاج والتوزيع مع الضريبة التي تدفع في نهاية المطاف (في معظم الأحوال) من قبل المستهلك النهائي. ويرجع ذلك بشكل عام إلى قدرة الشركات على استرجاع اعتمادات ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على المدخلات (سواء الاستهلاك الوسيط أو النفقات الرأسمالية)، أي أن ضريبة القيمة المضافة هي في نهاية الأمر ضريبة على الاستهلاك وليس على الإنتاج أو الاستثمار بالرغم من أنها تفرض إدارياً على القيمة المضافة من خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

4.4 لا تُعد المبيعات والمشتريات التي يشملها الرقم القياسي لأسعار المنتجين (مؤشر أسعار المنتجين) من ضمن المعاملات النهائية، ولذا فإن ضريبة القيمة المضافة المدفوعة من قبل الشركات على المشتريات عادة ما تُخصم من قيمة ضريبة القيمة المضافة المحصلة على المبيعات ومن ميزان المدفوعات لمصلحة الضرائب. ولذلك ينبغي تطبيق "نظام الصافي" عند تسجيل ضريبة القيمة المضافة لحساب الأرقام القياسية لأسعار المنتجين؛ أي أنه سيتم استبعاد ضريبة القيمة المضافة من أسعار المنتجين.

4.5 من الناحية النظرية (المفاهيمية) يشمل إطار الأرقام القياسية لأسعار المخرجات في صناعة الخدمات جميع المعاملات مع الأسر المعيشية (أي أنه يشمل المعاملات النهائية)، كما يشمل جميع المعاملات مع الشركات الأخرى (أي الاستهلاك الوسيط). وهذا إلى الحد الذي تُسعر فيه كافة المعاملات البينية بين الشركات من جانب والأسر المعيشية من جانب آخر (أي أية معاملات نهائية) من خلال الأرقام القياسية لأسعار منتجي الخدمات في مخرجات صناعة الخدمات، وهذا يقع خارج إطار ضريبة القيمة المضافة ويجب استبعاده (خصمه) بسبب الأساس التقييمي للأسعار الأساسية.

4.6 عند إعداد الحسابات القومية، يجب أيضاً تطبيق "نظام الصافي" عند تسجيل ضريبة القيمة المضافة، أي تُسجل ضريبة القيمة المضافة باعتبارها مستحقة الدفع (مدفوعة) من قبل المشتريين، وليس البائعين، وبعد ذلك تُسجل فقط لأولئك المشتريين غير القادرين على خصمها. ويُقصد بالمعالجة المفاهيمية لضريبة القيمة المضافة في الأرقام القياسية لأسعار المنتجين المحددة أعلاه أنها ستوافق مع متطلبات التخفيض (التثبيط/الانكماش) المتعلقة بتقديرات الأسعار الجارية في الحسابات القومية والتي تهدف لإنتاج مقاييس الأسعار الثابتة.

4.7 ويتفق استبعاد ضريبة القيمة المضافة من الأسعار المستخدمة في تجميع الأرقام القياسية لأسعار المنتجين مع المعالجة المعتمدة من قبل الأجهزة الإحصائية في الدول الأخرى حيث طُبقت ضريبة القيمة المضافة.

4.8 استناداً إلى التفاصيل الدقيقة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، فمن المتوقع أن تشهد السلوكيات التجارية للأعمال بعض التغييرات مما سيظهر الحاجة إلى إعادة تقدير أوزان الترجيح للأرقام القياسية لأسعار المنتجين في مرحلة ما بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبناء على ذلك يتعين على المشتغلين بالإحصاءات الرسمية إبقاء هذا الأمر قيد النظر والمراجعة.

4.2 الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

4.9 تُحسب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (CPI) شهرياً في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وتُعد مقياساً للتغير في الأسعار الذي تواجهه الأسر المعيشية. ومن ناحية الممارسة، يتحقق ذلك من خلال قياس التغير في تكلفة شراء "سلة" ثابتة من السلع والخدمات من فترة إلى أخرى. ووفقاً لتغير أسعار البنود في السلة، يتغير السعر الإجمالي للسلة. وتُركب سلة السلع والخدمات بحيث تُمثل أنماط الإنفاق الأسري.

4.10 يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) الأسعار الفعلية المدفوعة من قبل الأسر لشراء السلع والخدمات. وحسب التعريف، تتأثر هذه الأسعار أو الرسوم بالضرائب المفروضة (أو بالدعم والإعانات) على كل من المدخلات المستخدمة في التصنيع أو المعروض من البند كما تتأثر بتكاليف وهوامش المصنّعين والموردين. ومع تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فيجب أن يستمر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس أسعار المعاملات النهائية أي يستمر في قياس الأسعار الشاملة لضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة الأخرى. ويتسق هذا القياس للأسعار مع الممارسات الدولية المستخدمة في جمع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

4.11 من الجانب النظري، قد تبدو معالجة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأسعار المجموعة لإعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك خطية ومباشرة، إلا أن جانب الممارسة العملية يشير إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يثير عدداً من القضايا المهمة فيما يتعلق بمؤشر أسعار المستهلك. وتتمثل هذه القضايا فيما يلي:

- هل تُعد أوزان الترجيح المستخدمة حالياً في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك مناسبة لمرحلة ما بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة؟
- متى يجب تحديث أوزان الترجيح للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين عقب تطبيق ضريبة القيمة المضافة؟
- هل يمكن للإحصاء الرسمي عزل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك الرئيسي، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن نشر هذه المقاييس؟

4.12 إذا رغبت الدول في نشر متوسط أسعار التجزئة، والتي من شأنها أن تغطي متوسط أسعار العناصر المحددة المتضمنة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فينبغي أن تشمل متوسطات أسعار التجزئة ضريبة القيمة المضافة.

4.3 العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة وأوزان الترجيح للرقم القياسي لأسعار المستهلك

4.13 إذا تحركت الأسعار في اقتصاد ما في نفس الاتجاه وبنفس المعدل، إذاً فلن تؤثر أوزان الترجيح المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفي الواقع، سيكون من الضروري فقط قياس تغير الأسعار لسلعة واحدة من فترة إلى أخرى من أجل حساب المؤشر. وكلما ابتعدنا عن هذا الاقتراح غير الواقعي، تزداد أهمية قضية أوزان الترجيح في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومن المعتاد إعادة تقدير أوزان الترجيح عقب إجراء كل مسح من مسوح دخل وإنفاق الأسرة (HIES) حيث تُشكل نتائجه أساساً لحساب أوزان الترجيح.

4.14 سيؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى تغييرات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات التي تشتريها الأسر المعيشية. وبشكل قاطع سترتفع أسعار العديد من السلع نسبياً ومطلقاً. وفي الحالات الأخرى، قد تنخفض أسعار المنتجات نسبياً بالرغم من ثبات أسعارها المطلقة. وسيؤثر هذا التأثير في الأسعار المستهلكين إلى استبدال السلع والخدمات تبعاً للتغيرات في أسعارها النسبية.

4.15 من الجانب المثالي، ينبغي تحديث أوزان الترجيح للرقم القياسي لأسعار المستهلك في أقرب وقت ممكن قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة. فكلما ارتفع التباين في سلوك أسعار السلع، كبر حجم الدور الذي تلعبه أوزان الترجيح في قياس المعدلات الإجمالية للتغير في الأسعار. ونظراً لما يسببه تطبيق ضريبة القيمة المضافة من تفاوت ملحوظ في سلوك الأسعار خلال السنوات القليلة المقبلة، فمن المهم أن تمثل أوزان الترجيح المستخدمة في تركيب الرقم القياسي خلال هذه الفترة سلوك الأسر المعيشية المعاصر تمثيلاً دقيقاً.

4.16 تثير التغيرات المحتملة في أنماط إنفاق الأسر بعد استحداث ضريبة القيمة المضافة عدداً من الأسئلة المتعلقة بتوقيت تحديث أوزان الترجيح للرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وتتمثل القضايا الأساسية المطروحة في هذا الشأن فيما يلي:

- هل سينتج الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعتمد على الكميات بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة مقياساً مختلفاً لحد كبير لإجمالي التغير في الأسعار مقارنة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك المعتمد على الكميات في مرحلة ما قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة؟
- ما مدى التغير الطارئ على الكميات النسبية نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة؟
- كم الوقت الذي ستستغرقه أنماط الإنفاق حتى تستقر على نمط "طبيعي" عقب تطبيق ضريبة القيمة المضافة؟
- ما أقرب توقيت يمكن فيه إجراء مسح لدخل وإنفاق الأسرة يتمكن من رصد الأنماط الجديدة للإنفاق؟
- هل يمكن لتصنيف السلع المستخدم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك معالجة التغيرات في نفقات المستهلكين على الوجه الأكمل عند الاستجابة لحدوث صدمة في الأسعار؟

4.17 لا تتوفر إجابة سهلة عن هذه الأسئلة. وتكمن صعوبة الإجابة في الحقيقة التي مفادها أن تأثير أي بند على حدة على الرقم القياسي المجمع لأسعار المستهلك يقع نتيجة لوزنه الترجيحي ومعدل تغير الأسعار. فإذا كانت أسعار جميع المواد تتغير بنفس المعدل، في هذه الحالة ستصبح أوزان الترجيحي غير ذات صلة. وكلما كانت معدلات التغير في الأسعار أكثر تشتتاً، لعبت أوزان الترجيحي دوراً أكبر. وبالمثل، في حال حدوث بعض التشتت المعقول (ولكن ليس بالتشتت الشديد) في معدلات تغير الأسعار، بشكل عام، تتناسب النسبة المقبولة من الأخطاء في الأوزان النسبية تناسباً عكسياً مع القيمة المطلقة للوزن الترجيحي (أي أنه كلما زاد الوزن الترجيحي للبند انخفضت نسبة الخطأ المقبول). ويتناقض الخطأ المسموح به في أوزان الترجيحي كلما ارتفع معدل تغير الأسعار.

4.18 علاوة على ذلك، يعتمد الخطأ المقبول في الوزن الترجيحي على المعرفة بالتغير المستقبلي في الأسعار. كما أن التحليل المستند إلى المعدلات السابقة للتغير في الأسعار لا يمكنه -في أحسن الأحوال- سوى الإشارة إلى المخاطر المحتملة في المستقبل.

4.19 استناداً لنظرية المستهلك، من المتوقع أن تغير الأسر المعيشية أنماطها الاستهلاكية استجابةً للتغيرات في الأسعار المطلقة للبنود، والتغيرات في الأسعار النسبية للبنود، وللتغيرات في الدخل. وسيطلب التحليل الدقيق للتغيرات المتوقعة في الكميات النسبية بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضع نموذجاً للتوازن العام مع مجموعة كاملة من معادلات الطلب (وتشمل المرونة السعرية الخاصة للطلب، والمرونة السعرية المقابلة لمكونات الطلب، والمرونة السعرية للدخل).

4.20 بينما تُركب أوزان الترجيحي للرقم القياسي لأسعار المستهلك بحيث تعكس المستوى "الطبيعي" للإنفاق الذي يُحتمل أن يمثل أنماط الإنفاق المتوقعة أثناء دورة حياة سلسلة محددة من السلاسل، فمن المهم ملاحظة طول فترة التكيف التالية لوقوع صدمة الأسعار. ولم يحظ هذا الأمر بالدراسة التجريبية الكافية. وعقب تطبيق ضريبة السلع والخدمات (المماثلة لضريبة القيمة المضافة من الناحية المفاهيمية النظرية) في استراليا في عام 2000، اعتمد المكتب الأسترالي للإحصاء وجهة النظر التي ترى أن أنماط الإنفاق يجب أن تستقر بشكل كاف لإجراء مسح دخل وإنفاق الأسرة بعد عامين من تطبيق الضريبة، والذي سيعقبه إعادة تقييم للأوزان الترجيحية للرقم القياسي لأسعار المستهلك بناء على نتائج المسح.

4.21 فيما يتعلق بالنظر في مسألة توقيت إجراء مسح دخل وإنفاق الأسرة، فمن المهم أن يؤخذ بعين الاعتبار استخدام البيانات التاريخية (القديمة) عند المستجيبين لرصد النفقات على عمليات الشراء الكبيرة وغير الاعتيادية مثل الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة ونفقات الإسكان. وتمتد فترات الاستدعاء (التذكر) عادة فقصلاً إلى عامين، ولذلك، فنظراً لأنه يحتمل أن تكون النفقات غير نمطية (شاذة) في السنة التالية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، فسيعتبر الانتظار لمدة عامين بعد تطبيق الضريبة أبكر فترة ممكنة لإجراء مسح دخل وإنفاق الأسرة.

4.22 يخدم تصنيف السلع للرقم القياسي لأسعار المستهلكين عدداً من الأغراض المهمة:

- يساعد في وصف مدى شمول البنود، وأنماط أوزان الترجيحي والمنهجية المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة واسعة من المستخدمين،
- يقدم إطاراً لتحديد مدى شمولية البنود وتحديد ما إذا كانت البنود الجديدة تندرج تحت إطار الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وإذا كانت تقع ضمن الإطار، فسيستخدم في تحديد أين تنتمي ملاحظات الأسعار،
- يسهل إنتاج المؤشرات اللازمة لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأغراض التحليل وغيرها.

4.23 ينبغي أن يركز تصنيف الرقم القياسي لأسعار المستهلك على المفاهيم المتعلقة بفائدة المستهلك والقابلية للاستبدال، ويستند المبدأ العام في هيكل ترتيب التصنيف على أن تمثل المستويات العليا البنود التي تنخفض بينها القابلية للاستبدال، وتزداد القابلية للاستبدال كلما اتجهنا للمستويات الأدنى (وتمثل أرقى مستويات التصنيف الرسمي (فئات الإنفاق) المستوى الذي تثبت فيه أوزان الكميات المقصودة

ضمن عملية إعادة ترجيح أوزان الرقم القياسي لأسعار المستهلك⁴. ويختلف هذا النهج عن نظرائه من تصنيفات السلع الأكثر شيوعاً المعتمدة على الصناعة والتي عادة ما تهتم بشكل أكبر بتجميع البنود مع مدخلات مماثلة (أو مع عمليات تصنيع مماثلة) معاً بدلاً من تجميع البنود ذات الاستخدام المماثل أو (المنفعة المتشابهة) معاً.

4.24 يُعد التصنيف الدولي الموحد للاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) تصنيفاً للسلع يعتمد على مبدأ المنفعة الأسرية/المنزلية ويوصى باستخدامه في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وقد يكون استخدام تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك ذو فائدة عرضية، ولكنها على جانب من الأهمية، في موازنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل وثيق مع تقسيم شرائح الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

4.25 في الوقت الحالي تستخدم جميع دول مجلس التعاون الخليجي التصنيف الدولي الموحد للاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) الموصى بها في حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين.

4.4 أثر ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك

4.26 كما لوحظ سابقاً، يجب على الرقم القياسي لأسعار المستهلك الاستمرار في قياس أسعار المعاملات النهائية شاملة الضرائب غير المباشرة. فسيعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في الواقع، الأثر الصافي لضريبة القيمة المضافة على الأسعار التي تدفعها الأسر المعيشية. ومن المتوقع، كنتيجة لتنفيذ ضريبة القيمة المضافة، أن يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الشهر الذي ستطبق فيه ضريبة القيمة المضافة، وهذا يدعونا للتساؤل: ما أثر ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك؟

4.27 لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بدقة، فيوجه عام تمثل جميع الخيارات المقبولة المتاحة للإحصائيين في الأساس تدريبات محاسبية تسعى بطريقة أو بأخرى لتحليل أسعار المعاملات النهائية إلى مكون من "الضريبة غير المباشرة" - وأي مكون "آخر". ويشمل المكون "الأخر" صافي سعر قاعدة الضرائب ويتضمن الهوامش، وبينما يمكن خصم مكون "الضريبة غير المباشرة"، إلا أنه ليس بالإمكان الاستنتاج أن المكون "الأخر" يمثل السعر المدفوع في حال غياب الضرائب غير المباشرة. ولذا فالتغيرات في الأسعار، أي صافي الضرائب غير المباشرة، ستشمل التغيرات في الهوامش، كما ستشمل أثر التدفق الناتج من عمل ضريبة القيمة المضافة من خلال النظام.

4.28 يقترح الملحق (أ) خياراً لقياس أثر ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويعتمد المقياس المقترح على البيانات الملاحظة على الأسعار ومعدلات ضريبة القيمة المضافة المنشورة، وسيقتصر عمل هذا المقياس - في أفضل أحواله - على قياس آثار الجولة الأولى من التغيرات في الضرائب غير المباشرة، ولن يتمكن من قياس آثار الجولة الثانية المتعلقة بالتغيرات في سلوك المستهلكين. وعند أخذ المؤهلات المهمة المذكورة أعلاه في الاعتبار، يمكن حساب مقياس تجريبي للحصول المالي، وعلى نحو أكثر تحديداً:

- سيتخذ المقياس التجريبي للحصول المالي الثابت الشكل اللازم لتوفير تقدير لنسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك المنشور والمنسوب إلى التغيرات في معدل الضرائب، ولا يعزى إلى الرقم القياسي.
- ومن شأن هذا المقياس أن يعكس الآثار المباشرة للجولة الأولى من التغيرات الضريبية على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية.
- وسيتركب المقياس التجريبي للحصول المالي الثابت حسب معدلات الضريبة المقررة والسائدة في وقت تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

4.29 يحدد الملحق (أ) كيف يمكن حساب مثل هذا المقياس التجريبي للحصول المالي الثابت.

⁴ ولقد تم تسليط الضوء على أهمية تصنيف السلع على نحو دقيق من وجهة نظر تركيب المؤشر في تقرير اللجنة الاستشارية للولايات المتحدة الأمريكية المعنية بدراسة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (تقرير بوسكين: نحو مقياس أكثر دقة لتكاليف المعيشة، التقرير النهائي (ديسمبر 1996) والذي نص (حاشية صفحة 19) على أنه لكي تتخفض قابلية البنود للاستبدال، وجودة تعديل التحيز، " ... إما العناصر التي تتقارب فتزداد بينها القابلية للاستبدال إلى حد كبير من حيث استخدامها، فيجب أن ... تقع في أدنى المستويات التي تتركب عنها الأرقام القياسية ...".

5. أثر ضريبة القيمة المضافة على إحصاءات الحسابات القومية

5.1 ستفرض ضريبة القيمة المضافة على أسعار معظم السلع والخدمات، بما في ذلك المستوردة منها. ولن تُطبق ضريبة القيمة المضافة على أي من مبيعات السلع أو الخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة أو الخاضعة لضريبة المدخلات. وستفرض الشركات ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المباعة لشركات أخرى وللمستهلكين. وفي معظم الحالات، ستمكن الشركات من تعويض قيمة ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على عمليات الحيازة، مثل شراء المدخلات الوسيطة والنفقات الرأسمالية من خلال ضريبة القيمة المضافة المتحصلة لهم من مبيعاتهم. ويُشار لهذا التعويض بـ "رصيد ضريبة المدخلات". وستسدد الشركات صافي المبلغ المقرر لضريبة القيمة المضافة إلى مصلحة الضرائب. وإذا تخطى رصيد ضريبة المدخلات لشركة ما المبلغ المقرر لضريبة القيمة المضافة المحصلة عن مبيعاتها، فيحق لها استرداد قيمة الفرق بينهما، وفي هذه الحالة سيدفع المستهلك النهائي ضريبة القيمة المضافة في نهاية المطاف.

5.2 لم تُحدد بعد السلع والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة حتى تاريخ كتابة هذه الورقة المنهجية. وتتضمن السلع والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة في الدول الأخرى ما يلي: -

- معظم الصادرات من السلع والخدمات (باستثناء السلع والخدمات المستهلكة من قبل الزوار الدوليين غير تلك التي يمكن للزائر أن يستعيد ضريبة القيمة المضافة المقررة عليها)
- المواد الغذائية الأساسية
- الخدمات الصحية وخدمات التعليم والخدمات المؤهلة لرعاية الأطفال
- إمدادات النقل الدولي وبعض وسائل النقل المحلية ذات الصلة وغيرها من النفقات

وعادة ما يحق لشركات إنتاج السلع والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة المطالبة برصيد ضريبة المدخلات من ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مشترياتهم.

5.3 من الممكن أيضاً أن تخضع بعض الخدمات لضريبة المدخلات. ولن يحق للشركات المنتجة للخدمات الخاضعة لضريبة المدخلات المطالبة برصيد ضريبة المدخلات من ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مدخلات إنتاج هذه الخدمات. فعلى سبيل المثال: إذا افترضنا خضوع الإيجارات السكنية لضريبة المدخلات، ونظراً لاعتبار شراء المسكن مدخلاً للعرض في الإيجارات السكنية، فلن يُسمح بمنح رصيد من ضريبة المدخلات على هذا النوع من المشتريات.

5.4 سيؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أسعار مجموعة واسعة من السلع والخدمات في الاقتصاد، كما ستكون له انعكاسات مهمة على الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال سترتفع تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بينما لن تؤثر ضريبة القيمة المضافة أية تأثيرات مباشرة على قياس الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة.

5.5 باستثناء المملكة العربية السعودية التي تستخدم نسخة محدثة من نظام الحسابات القومية، تحسب بقية دول مجلس التعاون الخليجي حساباتها القومية حسب نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 1993 (SNA 1993)⁵. وتصف كلتا النسختان من نظام الحسابات القومية الأولى لعام 1993 واللاحقة لعام 2008 المعالجة المفاهيمية الملائمة لضريبة القيمة المضافة، ويصف نظام الحسابات القومية نهجين أساسيين: طريقة التسجيل الإجمالية، وطريقة التسجيل الصافية، وكما ينص نظام الحسابات القومية 2008:

" وبموجب النظام الإجمالي: يتم تسجيل كافة المعاملات بما في ذلك أي مبالغ في فواتير ميين عليها ضريبة القيمة المضافة، ثم سيسجل كل من البائع والمشتري نفس السعر، بغض النظر عما إذا كان المشتري سيتمكن من اقتطاع ضريبة القيمة المضافة لاحقاً أم لا."⁶

5.6 تُشير الفقرة 6.60 في نظام الحسابات القومية 2008 إلى:

⁵باستثناء دولة الكويت التي تستخدم نسخة عام 1968 من نظام الحسابات القومية. والمعالجة المقترحة لضريبة القيمة المضافة في النسخة المحدثة من نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية 2008 (SNA 2008) هي ذاتها الموصى بها في نظام الحسابات القومية لعام 1993.

⁶نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفقرة (6.59). ويستخدم نظام الحسابات القومية لعام 1993 في الفقرة (6.210)، ذات النص.

"على الرغم من أن النظام "الإجمالي" للتسجيل يبدو متوافقاً مع المفهوم التقليدي لعمليات التسجيل "بسر السوق"، إلا أنه هناك بعض الصعوبات، ولقد أظهرت التجربة العملية لتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في العديد من الدول أنه سيكون من الصعب، وليس من المستحيل، استخدام النظام "الإجمالي" بسبب الأسلوب الذي يتم به حفظ الحسابات والسجلات المحاسبية. حيث تسجل المبيعات بشكل طبيعي بدون ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة في معظم الاستبيانات الصناعية وتقارير الأعمال، وعلى النقيض من ذلك، يتم تسجيل عمليات الشراء والسلع والخدمات من قبل المشتريين دون ضريبة القيمة المضافة المقطعة. وعلى الرغم من محاولات تطبيق هذا النظام في بعض الدول، إلا أنه قد توقف العمل به لهذه الأسباب، حيث يمكن الادعاء أن هذا النظام يشوه حقيقة الاقتصاد حيث أنه لا يبين القيمة الحقيقية لمبالغ ضريبة القيمة المضافة المدفوعة بالفعل من قبل الأعمال، حيث يتم استقطاع ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة، ثم تُمثل الالتزامات الضريبية النظرية أو المفترضة فقط."

5.7 تستكمل الفقرة (6.61) من نظام الحسابات القومية 2008 التوضيح التالي:

" ثم يتطلب نظام الحسابات القومية تطبيق النظام "الصادفي" لتسجيل ضريبة القيمة المضافة، وتتمثل آلية عمل هذا النظام فيما يلي:
أ- تُقيم مخرجات السلع والخدمات مخصصاً منها ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة، وكذلك الحال مع الواردات حيث تُقيم باستبعاد ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة.
ب- تُسجل مشتريات السلع والخدمات متضمنة ضريبة القيمة المضافة غير المقطعة.

5.8 وبموجب هذا النظام، تُسجل ضريبة القيمة المضافة على أنها مستحقة الدفع من قبل المشتريين وليس من قبل الباعين، ومن قبل المشتريين الذين لا يمكنهم استقطاعها. وغالباً ما يتم تسجيل كافة ضرائب القيمة المضافة في نظام الحسابات القومية على أنها تدفع على الاستعمالات الأخيرة، وبشكل أساسي على استهلاك الأسر المعيشية. إلا أنه قد تدفع مبالغ صغيرة من ضريبة القيمة المضافة من قبل الأعمال وهذا فيما يتعلق ببعض أنواع المشتريات التي لا تقطع منها ضريبة القيمة المضافة."

5.9 وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993، ونظام الحسابات القومية لعام 2008، فإن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على المنتجات، والتي تُعد جزءاً من إجمالي الضرائب مخصصاً منها الدعم على الإنتاج والواردات.

مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فسترتفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبافتراض استقرار باقي الأمور. ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً في تقدير المحلي الإجمالي المعتمد على الدخل حيث تتحدد "الضرائب مخصصاً منها الدعم على الإنتاج والواردات" بوضوح كأحد المجاميع. ومن ثم فستؤدي الزيادة في الضرائب على الإنتاج والواردات إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

5.10 تتمثل الآثار المباشرة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على مقياس الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق فيما يلي:

- نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية. يجب أن تشمل التقديرات الخاصة بهذا المجموع ضريبة القيمة المضافة المدفوعة من قبل الأسر المعيشية.
- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع الحكومي. لن يتأثر هذا المجموع إلى حد كبير بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وستتمكن الأجهزة الحكومية العامة من المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة، حتى يتم تسجيل الإنفاق الحكومي العام بدون ضريبة القيمة المضافة.
- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الخاص - المساكن. بافتراض أن الإيجارات السكنية تخضع لضريبة المدخلات كما هو الحال في الكثير من الدول، فإن ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على المساكن الجديدة لا يمكن المطالبة بها كرسيد من ضريبة المدخلات، وبالتالي فسيترفع الإنفاق في هذا الإجمالي نتيجة لإدخال ضريبة القيمة المضافة.
- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الخاص - مكونات أخرى. نظراً لأن ضريبة القيمة المضافة لمدفوعة على هذه النفقات يمكن المطالبة بها كرسيد من ضريبة القيمة المضافة، فمن المرجح ألا يحدث أي تغيير في الأسعار الجارية لهذا المكون.
- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي العام - الحكومة العامة. سيسجل الإنفاق بدون ضريبة القيمة المضافة، لذا فلا يتوقع أن يشهد هذا البند أي تغيير في الأسعار الجارية.
- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي العام - الشركات العامة المملوكة أو المُدارة من قبل الحكومة. سيسجل القسم الأكبر في هذا النوع من الإنفاق دون ضريبة القيمة المضافة، وذلك بالرغم من ارتفاع الإنفاق نتيجة لارتفاع الأسعار في تلك الحالات التي لا يمكن فيها المطالبة برصيد ضريبة المدخلات، وذلك بافتراض استقرار الأمور الأخرى.

- *التغير في المخزون*. سيسجل القسم الأكبر في هذا النوع من الإنفاق دون ضريبة القيمة المضافة، حيث يمكن استرداد معظم ضريبة القيمة المضافة المدفوعة من قبل الشركات على المخزون.
- *الصادرات من السلع والخدمات*. من المتوقع ألا تخضع معظم الصادرات من السلع والخدمات لضريبة القيمة المضافة. إلا أن السياح القادمين من الخارج سيدفعون ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المستهلكة أثناء زيارتهم لدول مجلس التعاون الخليجي، وسيحق لهم المطالبة باستعادة المبالغ المستحقة فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة المدفوعة على بعض السلع التي سيأخذونها خارج دول المجلس، ويتلخص التأثير العام للضريبة في ارتفاع الأسعار المدفوعة من قبل الزوار.
- *واردات السلع والخدمات*. لن يتأثر هذا الإجمالي بضريبة القيمة المضافة، نظراً لتقدير قيمة الواردات حسب الأسعار في بلد المنشأ المنتج لها.

5.11 فيما يتعلق بحساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج ((GDP (P))، سيكون لتطبيق ضريبة القيمة المضافة أكبر الأثر على البند "الضرائب مخصوماً منها الدعم على المنتجات" التي تُضاف لتقديرات القيمة المضافة للصناعة بالأسعار الأساسية للحصول على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشترين.

5.12 بالإضافة إلى الآثار المباشرة المذكورة أعلاه، يمكن لتطبيق ضريبة القيمة المضافة أن يؤثر على سلوك كل من الأعمال (الشركات) والأسر المعيشية بمجموعة متنوعة من الطرق. وسيترتب على ذلك آثار غير مباشرة على العديد من مجاميع حساب الإنتاج. فعلى سبيل المثال يمكن أن يتأثر سلوك المستهلك نتيجة للتغيرات في الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات الناجمة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهذا من شأنه أن يؤثر بالتالي على مختلف فئات الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية. كما يمكن لهذه التغيرات في الأسعار النسبية أن تؤثر أيضاً في الإنفاق في المجاميع الأخرى مثل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والتغيرات في المخزون.

5.13 لن يُحدث تطبيق ضريبة القيمة المضافة أي أثر مباشر على مقاييس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نظراً لأن أثر ضريبة القيمة المضافة على تقديرات الأسعار الجارية ينحصر في كونه "أثراً سعرياً" وعلى هذا النحو سيُستبعد عند اشتقاق تقديرات الأسعار الثابتة. إلا أنه قد تقع تأثيرات غير مباشرة ملحوظة على مقاييس الأسعار الثابتة لبعض المجاميع بسبب التغيرات في أنماط الإنفاق الناجمة عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، كما قد تؤدي هذه التغيرات إلى تغيرات في أوزان التوزيع المستخدمة في إعداد مقاييس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمجاميع الأخرى. ومن المرجح أن يكون لهذه التغيرات التوجيهية في مقاييس الأسعار الثابتة تأثيراً محدوداً.

5.14 يصعب التنبؤ بالانعكاسات الدقيقة للتأثيرات غير المباشرة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

5.15 كما سينعكس تطبيق ضريبة القيمة المضافة على معاملات انكماش الأسعار الضمنية التي يمكن حسابها من مجاميع الحسابات الوطنية.

5.16. وسيؤدي تدفق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الناجمة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى إنشاء حساب الدخل وتخصيص حساب الدخل الأولي، مما سيرفع إجمالي الدخل القومي الاسمي. وسيكون أثر ذلك على الادخار الوطني أقل وضوحاً، كما هو موضح في الفقرة (3.4) أعلاه.

5.17 سيتأثر حساب رأس المال بسبب تأثير ضريبة القيمة المضافة على تقديرات الادخار، والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والتغير في المخزون، أما تأثير ضريبة القيمة المضافة على مستوى الادخار القومي الناتج محلياً فيصّل للصفر، وهكذا سينحصر التأثير الوحيد على صافي الإقراض (على الأرجح) في الأثر الناشئ من مبلغ الضرائب المحدود من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الصادرات من السلع والخدمات المشتركة من قبل السياح.

5.18 نتيجة للتغيرات في مجاميع الأسعار الجارية الناجمة عن إدخال ضريبة القيمة المضافة، فستتأثر كذلك النسب المستمدة من هذه المجاميع. ومن بين هذه النسب المتأثرة نسبة الفائض/العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المخزون إلى المبيعات، ونسبة الصادرات إلى المبيعات المحلية، ومعامل الدخول إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5.19 يأتي الكثير من مصادر بيانات الحسابات القومية من مسوح المنشآت. فإذا اعتمدت الأعمال (الشركات) النظام الصافي (لحساب ضريبة القيمة المضافة) للإبلاغ عن حسابات أعمالهم، فإنها ستتماشى مع نظام معالجة الحسابات القومية⁷. إلا أنه عندما تجد الشركات أن الالتزام التام بنظام الصافي، الملائم لتقارير الحسابات القومية، ليس عملياً، فسيصبح من الضروري أن يجمع الإحصائيون الرسميون البيانات من الشركات وفقاً للممارسات المحاسبية للمنشآت، ثم تُعدل إذا لزم الأمر لتتماشى مع أغراض الحسابات القومية.

5.20 سيحتاج مستخدمو البيانات إلى توخي الحذر عند تفسير معدلات النمو في المجاميع بالأسعار الجارية خلال الفترات المتأثرة بإدخال ضريبة القيمة المضافة نظراً لأن معظم الآثار الناجمة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تقديرات الحركة ستكون تأثيرات مؤقتة. وبشكل عام، فكما أنه سيستبعد تأثير ضريبة القيمة المضافة عند حساب المقاييس بالأسعار الثابتة، فإن معدلات النمو بأسعار الثابتة لن تتأثر تأثيراً مباشراً جراء تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وبالرغم من ذلك فستعرض الحركات في التقديرات للتأثيرات غير المباشرة مثل تلك المتعلقة بالتغيرات في أنماط الإنفاق.

5.21 ستعكس الحركات في مخفضات الأسعار الضمنية، والمشتقة من تقسيم مقياس السعر الثابت، كل من التأثير السعري "الخالص" وكذلك تأثير التغيرات التركيبية المرتبطة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

⁷ يوجد استثناء واحد في تفضيل استخدام النظام الصافي في رفع التقارير وهو المتعلق بالإبلاغ عن معدل دوران رأس المال في الشركات العاملة في تجارة التجزئة وبعض الخدمات المحددة. ويُعد استخدام هذه البيانات في قياس مكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في الحسابات القومية أحد الاستخدامات المهمة لها، وذلك حيثما من المناسب أن يشمل المقياس ضريبة القيمة المضافة. وينبغي أن يستمر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس أسعار المعاملات النهائية بما في ذلك الضرائب على المنتجات، ومن ثم فسيعكس أثر إدخال ضريبة القيمة المضافة. وهذا يتوافق مع إدراج هذه الضرائب في الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية. ولذا فسيظل الرقم القياسي لأسعار المستهلك مناسباً كمخفض للتقديرات بالأسعار الجارية لحساب مقاييس الأسعار الثابتة لمكونات نفقات الاستهلاك النهائي للأسر التي يستخدم فيها الرقم القياسي لأسعار المستهلك لهذا الغرض. أما مختلف مؤشرات أسعار المنتجين المستخدمة كمخفضات للتقديرات الأخرى بالأسعار الجارية لحساب مقاييس الأسعار الثابتة فيجب جمعها على أساس يتماشى مع النظام الصافي في التسجيل.

6. أثر ضريبة القيمة المضافة على الإحصاءات الأخرى

6.1 إحصاءات المالية العامة

6.1 تحتاج معالجة ضريبة القيمة المضافة في إحصاءات المالية العامة للدراسة من عدة زوايا مختلفة:

- الوحدات الإحصائية التي تشكل القطاع العام وتصنيفها حسب القطاع المؤسسي.
- معالجة ضريبة القيمة المضافة في كل نوع من الوحدات الإحصائية.
- القضايا المتعلقة باسترداد ضريبة القيمة المضافة بين الدول.

وسيتم نقاش هذه المواضيع فيما يلي من القسم.

الوحدات الإحصائية والقطاعات المؤسسية التي تنتمي لها

6.2 يمثل الرسم البياني أدناه تعديلاً للشكل (2.3) في دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 من صندوق النقد الدولي، المتوفر على الرابط التالي:

<http://www.imf.org/external/Pubs/FT/GFS/Manual/2014/qfsfinal.pdf>.

ويوضح الشكل كيف يشمل القطاع العام وحدات تضطلع بأنشطة حكومية ومؤسسات مملوكة/خاضعة لسيطرة للحكومة

6.3 تختلف المعالجة الإحصائية لضريبة القيمة المضافة تبعاً لنوع وحدة القطاع العام. وتناقش هذه الأمور فيما يلي:

علاج ضريبة القيمة المضافة داخل كل نوع من الوحدات الإحصائية

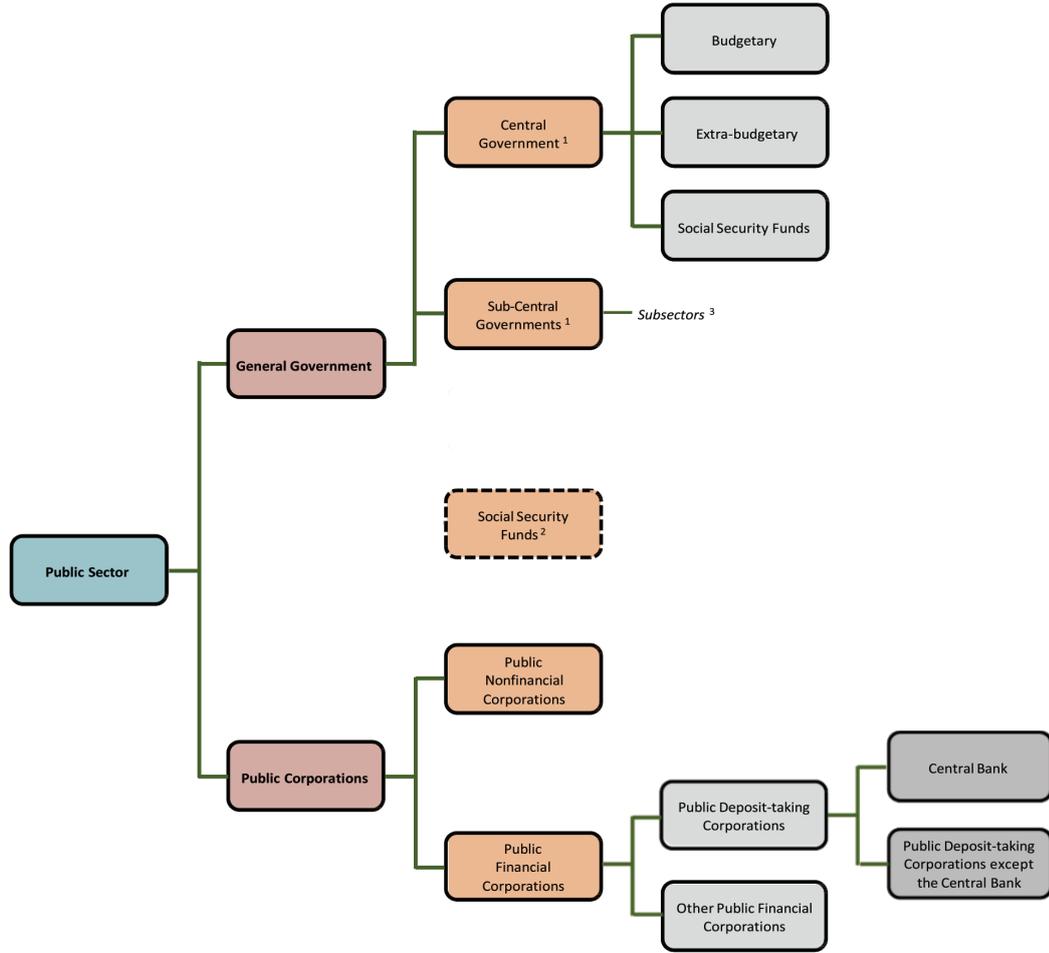
6.4 ينبغي أن تسجل كل وحدة -من الوحدات الإحصائية التي تُعامل على أنها من وحدات الحكومة العامة- جميع معاملاتها (الإيرادات والمصروفات والنفقات الرأسمالية) كقيم إجمالية، تشمل ضريبة القيمة المضافة⁸. وعند تجميعها على المستوى الكلي للحكومة العامة، فسُتخصم ضريبة القيمة المضافة المقبوضة والمدفوعة من قبل وحدات الحكومة العامة الفردية من الصافي.

6.5 على مستوى الحكومة العامة الموحدة، ستصنف الضريبة على القيمة المضافة باعتبارها ضريبة على السلع والخدمات في تصنيف إحصاءات مالية الحكومة للضرائب⁹. ويزداد إجمالي الإيرادات الضريبية بما يعادل المبلغ الصافي المورد من إيرادات ضريبة القيمة المضافة. ودمج وحدات الحكومة العامة الفردية، ستستبعد ضريبة القيمة المضافة المدرجة في الإيرادات غير الضريبية لوحدات الحكومة العامة الفردية، ومن ثم سيسجل الإجمالي الموحد خالصاً دون ضريبة القيمة المضافة. وسيطبق نفس الأسلوب مع النفقات، والتي عند تجميعها ستسجل خالصة من دون ضريبة القيمة المضافة. وكذلك مع تجميع الوحدات الحكومية العامة الفردية، تُسجل البنود الأساسية (الضمنية) لنفقات الاستهلاك النهائي للحكومة في إحصاءات مالية الحكومة وفي الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق باستبعاد ضريبة القيمة المضافة.

⁸ صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفقرة (6.30).

⁹ انظر صندوق النقد الدولي، *دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014*، الجدول (5.1) - صفحة (88).

The Public Sector and Its Main Components



¹ Includes social security funds.

² Alternatively, social security funds can be combined into a separate subsector, as shown in the box with dashed lines.

³ Budgetary units, extra-budgetary units, and social security funds may also exist in state and local governments.

6.6 على مستوى الحكومة العامة المجمع، فبصورة عامة لن يتأثر التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بالأسعار الجارية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة نظراً لاستبعاد أية ضريبة قيمة مضافة مدفوعة على مثل هذه النفقات.

6.7 على مستوى الحكومة العامة المجمع، فسيرتفع/ينخفض مقياس الفائض/العجز القائم على الأساس النقدي بمقدار صافي إيرادات ضريبة القيمة المضافة المتحصلة، بافتراض استقرار الأمور الأخرى.

6.8 بالنسبة للشركات العامة المملوكة أو المدارة من قبل الحكومة، ينبغي معالجة ضريبة القيمة المضافة بذات الطريقة المستخدمة في الشركات الخاصة، بحيث تُسجل مبيعات السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة في هذه الوحدات بالأسعار الأساسية، أي باستبعاد ضريبة القيمة المضافة. وستتمكن هذه الوحدات بشكل عام من المطالبة باستعادة قيمة ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على نفقاتهم والنفقات الرأسمالية، ومن ثم يجب تسجيل هذه البنود أيضاً صافية بعد خصم ضريبة القيمة المضافة (انظر أيضاً الفقرة 6.11 أدناه).

استرداد أموال ضريبة القيمة المضافة بين الدول

6.9 لم يُعرف بعد ما إذا ستكون هناك مطالبات باسترداد ضريبة القيمة المضافة بين دول مجلس التعاون الخليجي (حتى تاريخ كتابة هذه الورقة المنهجية)، وفي حال ظهرت هذه الحالة، على سبيل المثال، إذا أجرت منشأة مسجلة في إحدى دول الخليج عمليات شراء تخضع لضريبة القيمة المضافة في دولة خليجية أخرى، ورغبت المنشأة في المطالبة بمبلغ ضريبة القيمة المضافة المدفوع على هذه المشتريات. ومن الممكن استعادة أموال ضريبة القيمة المضافة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وفق الترتيبات الإدارية المعتمدة لمعالجة هذه الحالات. كما هو الحال في نموذج الاتحاد الأوروبي: انظر موقع الإيرادات الإيرلندي على سبيل المثال:

<http://www.revenue.ie/en/tax/vat/refunds/unregistered-persons-vat-reclaims-faqs.html>

وفي مثل هذه الحالات، وعلى مستوى الحكومة العامة المجمع، يجب استبعاد تلك المبالغ المستردة لضريبة القيمة المضافة من إجمالي إيرادات ضريبة القيمة المضافة لتجنب حصول نقص أو زيادة في تغطية تقدير إيرادات ضريبة القيمة المضافة لكل دولة من الدول الأعضاء في المجلس منفردة.

6.10 كذلك يمكن للسلطات في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فرض رسوم على معاملات استرداد ضريبة القيمة المضافة لصالح الدول الأعضاء الأخرى، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، وستعامل هذه الرسوم كإيرادات غير ضريبية في الدول التي ستفرض الرسوم وتُصنف كجزء من نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة في الدولة التي ستدفع الرسوم.

6.2 مسوح الصناعة السنوية والربعية والدورية

6.11 تجري المراكز الإحصائية الوطنية المسوح الاقتصادية السنوية وغيرها، والتعدادات التي تغطي مختلف الأنشطة الاقتصادية. وكقاعدة عامة، يجب استبعاد ضريبة القيمة المضافة من بيانات المبيعات الكلية والنفقات المجموعة في المسوح. وبالمثل، ستستقطع ضريبة القيمة المضافة من النفقات الرأسمالية.

6.12 يتمثل الاستثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة في المبيعات في قطاع تجارة التجزئة وتلك الصناعات الخدمية المتعلقة بالبيع المباشر للأسر المعيشية (مثل منشآت تصفيف الشعر). ويجب أن تتضمن المبيعات الإجمالية (الإنتاج) لهذه المنشآت ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد من قبل المستهلكين النهائيين.

6.13 يمكن للتغيرات في السلوك الاقتصادي للمنشآت والأسر المرتبط بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك توقيت اتخاذ قرارات الشراء، أن تؤثر على العديد من بنود البيانات المجموعة في المسوح. ومن المرجح أن تختلف هذه التأثيرات من نشاط اقتصادي إلى آخر الأمر الذي لا يساعد على التنبؤ بهذه التأثيرات بدقة.

6.3 التجارة الدولية وميزان المدفوعات

6.14 في ذات السياق ينبغي الاستمرار في تسجيل الواردات من السلع بالقيمة الجمركية، والمحددة قبل فرض الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة. وبالمثل، يجب أن تسجل واردات الخدمات قبل فرض ضريبة القيمة المضافة. وليس من المتوقع أن تخضع أي من الصادرات من السلع والخدمات لضريبة القيمة المضافة.

6.15 من المتوقع أن ينحصر التأثير الوحيد الملموس لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذه السلسلة في تأثير الضريبة على تغيرات أسعار اعتمادات السفر، ويُقصد بها الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي من قبل الزوار غير المقيمين. وسيحدث فرض ضريبة القيمة المضافة ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل الزوار في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أيضاً أن ترتفع أسعار السلع المشتراة من قبل الزوار من إحدى دول مجلس التعاون الخليجي للعودة بها إلى بلادهم، ولكن سيعوض ذلك جزئياً من خلال المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة على السلع عند مغادرة الزائر غير المقيم.

6.16 قد تظهر هناك أيضاً تأثيرات غير مباشرة. فقد تؤثر التغيرات في الأسعار المرتبطة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الطلب على الصادرات والواردات.

6.4 مسح دخل وإنفاق الأسرة

6.17 نوقش مسح دخل وإنفاق الأسرة بشيء من التفصيل في الفصل الرابع (4) أعلاه فيما يتعلق باستخدامه لأغراض بناء أوزان الترجيح في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

6.18 وكما ذكر سابقاً، ينبغي جمع نفقات الأسرة بحيث تشمل ضريبة القيمة المضافة بما أن الهدف هو إعداد الإحصاءات بأسعار المشترين. وبالتالي ستكون هناك تأثيرات مباشرة على الإنفاق على مختلف السلع والخدمات في مسح دخل وإنفاق الأسرة بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي ستعكس التغييرات في الأسعار والدخول الحقيقية لاستحداث ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك، فربما تؤثر التغييرات في الأسعار النسبية على أنماط الإنفاق الاستهلاكي.

6.19 نوقشت القضايا المتعلقة بتوقيت إجراء مسح إنفاق الأسرة بعد إدخال الضريبة على القيمة المضافة في الفصل الرابع (4) أعلاه. ويتمثل العامل الحاسم فيما يتعلق بتوقيت إجراء المسح في وجوب الانتظار حتى "تستقر" أنماط الإنفاق المرتبطة بإدخال ضريبة القيمة المضافة قبل إجراء المسح لضمان الوصول إلى "حالة من الاستقرار" ترصد أنماط الإنفاق رصداً فعالاً لتحقيق أغراض بناء أوزان الترجيح للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

6.5 السلاسل (الموضوعات) الإحصائية الأخرى

6.20 تجري بعض دول مجلس التعاون الخليجي مسح الإقامة السياحية، ويجب إدراج ضريبة القيمة المضافة في إيرادات الإقامة والخدمات الأخرى (مثل خدمات الطعام) نظراً لأن إعداد هذه السلسلة يتطلب الحصول على البيانات بأسعار المشترين.

7. فرص استخدام البيانات الإدارية لضريبة القيمة المضافة للأغراض الإحصائية

7.1 مقدمة حول السجلات الإدارية الضريبية

7.1 يمكن للبيانات الإدارية المنتجة من نظام ضريبة القيمة المضافة أن تكون ذات فائدة كبرى في إعداد الإحصاءات الرسمية. ويجب على الإحصائيين أن يتبنوا نهجاً استباقياً في التعاون مع السلطات الضريبية للتحقق من أن مجموعات البيانات والعمليات الإدارية ذات الصلة صالحة للاستخدام لتحقيق هذا الغرض (جمع البيانات الإحصائية). ومن الواضح أن لمتطلبات السلطات الضريبية الأولوية القصوى في نظام ضريبة القيمة المضافة، ولكن النقطة الأساسية تكمن في أن احتياجات الإحصائيين لن تتعارض مع احتياجات السلطات الضريبية. وفي الواقع، فالأمر على العكس من ذلك: فالترتيبات التي من شأنها تحقيق أغراض الإحصاء الرسمي ستدعم الإدارة الفعالة للضريبة القيمة المضافة.

7.2 يناقش هذا الفصل كيف يمكن استخدام النظام الإداري لضريبة القيمة المضافة من قبل الإحصاءات الرسمية في عملية إعداد مجموعة من الإحصاءات المهمة. ويناقش الفصل مبدئياً الشروط المسبقة التي ينبغي اعتمادها قبل أن يتمكن الإحصائيون من استخدام مصادر البيانات المستمدة من ضريبة القيمة المضافة لأغراض إعداد الإحصاءات الرسمية.

7.2 سجل الأعمال التجارية

7.3 حتى تاريخ إعداد هذه الورقة المنهجية، لم تتضح بعد الإجراءات المتعلقة بتسجيل الشركات والمنظمات الأخرى لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وستحتاج جميع المؤسسات لتخصيص رقم مرجعي موحد لاستخدامه لأغراض ضريبة القيمة المضافة. ويجب وضع هذا الرقم على جميع الفواتير والإيصالات الصادرة من قبل الشركات.

7.4 من المحتمل استخدام السجلات التجارية والأرقام المرجعية القائمة. ومن ناحية أخرى، قد تظهر الحاجة لعملية تسجيل جديدة. وفي كل الأحوال، فستحتاج المؤسسات غير المسجلة في الوقت الراهن الراغبة في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مشترياتهم إلى التسجيل.

7.5 على صعيد آخر، هناك رأي بأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يقلل من الاقتصاد النقدي لأن الشركات التي ترغب في البيع والشراء مع الشركات الأخرى المسجلة لضريبة القيمة المضافة ينبغي أن تكون نفسها مسجلة لضريبة القيمة المضافة، وهذا قد ينتج عنه موجة من التسجيلات التجارية الجديدة.

7.6 يمكن للمؤسسات المسجلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة أن تكون إما أشخاصاً طبيعيين (في حالة المشروع التجاري الفردي أو الشراكات التجارية) أو الكيانات القانونية المسجلة. وفي المصطلحات الإحصائية، ويشار إلى هذه الوحدات بـ "المؤسسات". وتهتم الإحصاءات الرسمية بتصنيف هذه الكيانات المسجلة لضريبة القيمة المضافة حسب نشاطها الاقتصادي¹⁰ وحسب القطاع المؤسسي¹¹ أيضاً.

7.7 تقوم إدارة ضريبة القيمة المضافة بتطبيقها على المؤسسات (المكلفين ضريبياً)، بينما يهتم الإحصائيون الرسميون بإعداد إحصاءات الأنشطة الاقتصادية على أساس المنشأة أو وحدة نوع النشاط الاقتصادي الأساسية¹². وفي هذا الإطار يجب أن يتعاون الإحصائيون تعاوناً وثيقاً مع السلطات الإدارية لضريبة القيمة المضافة لوضع تسويات عملية تضمن استخدام البيانات المستمدة من ضريبة القيمة المضافة للأغراض الإحصائية. وفيما يلي مثالين لتوضيح هذه القضايا:

الحالة (1) مؤسسة من منشأة مفردة

¹⁰التصنيف الدولي الصناعي المعتمد حالياً هو التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع)، والمتوفر على الرابط التالي:

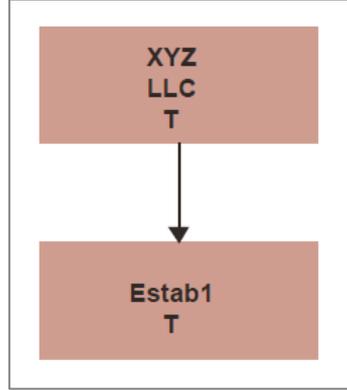
<http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=27>

¹¹ انظر نظام الحسابات القومية 2008، الفقرات 4.32 – 4.24.

¹² انظر نظام الحسابات القومية 2008، الفقرات (5.12) إلى (5.17) لمناقشة وحدات الإنتاج التي تشمل نوع أنشطة الوحدات والمنشآت.

7.8 في هذا المثال الافتراضي، توجد مؤسسة تتكون من منشأة واحدة تعمل في مجال صناعة النقل. وتصنف المؤسسة من حيث الصناعة في مجال صناعة النقل.

الحالة (1): مؤسسة من منشأة مفردة

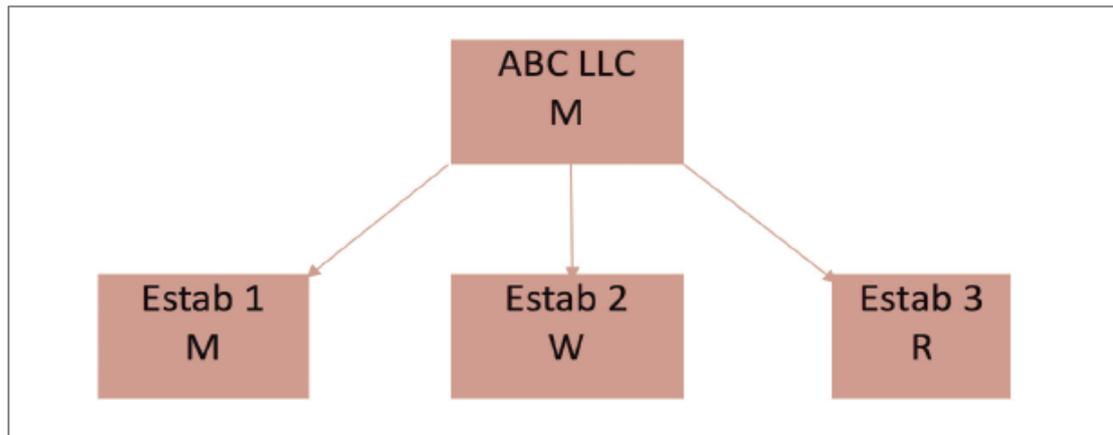


7.9 لا يهم في هذه الحالة أن يتم جمع بيانات ضريبة القيمة المضافة على مستوى المؤسسة. وتصنف المؤسسة لنفس الصناعة التي تنتمي لها المنشأة التابعة لها، ومن ثم فستسجل إحصاءات الصناعة على الوجه الصحيح.

الحالة (2): مؤسسة متعددة المنشآت

7.10 في هذا المثال الافتراضي، توجد مؤسسة تتكون من ثلاث منشآت: واحدة تعمل في نشاط الصناعات التحويلية، والثانية تعمل في نشاط تجارة الجملة، والثالثة تعمل في نشاط تجارة التجزئة. وتُعد المنشأة العاملة في نشاط الصناعات التحويلية الأكثر أهمية، وبالتالي تصنف المؤسسة في قطاع الصناعة التحويلية.

الحالة (2): مؤسسة متعددة المنشآت



7.11 في هذه الحالة، إذا كانت المؤسسة هي الوحدة المسجلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة، فسُدرج الأنشطة الاقتصادية للمنشآت الثلاث تحت الصناعة التحويلية. وسيؤدي ذلك إلى نتيجة مخالفة للإحصاءات المجموعة عن المنشآت الثلاث. فإذا كانت المؤسسة غير ذات أهمية إحصائية، فربما لن يهتم كثيراً نسبة المؤسسة لنوع واحد من النشاط الاقتصادي. أما إذا كان للمؤسسة أهمية إحصائية، فسيكتسب تصنيفها أهمية خاصة. وفي هذه الحالات، فسيشجع الإحصائيون الرسميون السلطة الضريبية على تسجيل هذه الشركة لأغراض ضريبة القيمة المضافة حسب أنواع الشركات التي تنتمي إليها منشأتها الثلاث.

7.12 تتركز النقطة الأساسية فيما يلي: إذا كانت البيانات المجموعة لأغراض إدارة ضريبة القيمة المضافة ستستخدم أيضاً للأغراض الإحصائية، فإن ما تمثله وحدة ضريبة القيمة المضافة على جانب كبير من الأهمية. ويجب أن يتعاون الإحصائيون الرسميون مع السلطات الضريبية لضمان توافق النواتج مع احتياجات الإحصاءات الرسمية، وفي الوقت نفسه، بطبيعة الحال، وضمان سلامة النظام الإداري لضريبة القيمة المضافة وعدم التهاون فيه.

7.3 محتوى استمارة ضريبة القيمة المضافة

7.13 يتضح من الفصل الثاني (أعلاه) أن مجموعة البيانات المحاسبية التي تحتاج السلطات الضريبية لجمعها من الشركات والأعمال والمؤسسات الأخرى لأغراض إدارة ضريبة القيمة المضافة هي بيانات ذات فائدة كبيرة للإحصائيين المشتغلين بجمع وإعداد الإحصاءات الرسمية، وتشمل هذه الأنواع من البيانات ما يلي:

- الإنتاج/المبيعات الإجمالية
- الاستهلاك الوسيط
- النفقات الرأسمالية¹³

7.14 بحسب البند المشتق، القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية، بخضم الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. وسيهتم الإحصائيون اهتماماً كبيراً بهذه البيانات فيما يتعلق بإعداد إحصاءات الأنشطة الاقتصادية والحسابات القومية، كما سيوضح لاحقاً. ولكي ترتفع قيمة البيانات وجدواها الإحصائية ينبغي أن يتحقق ما يلي:

- الإبلاغ عن كافة المبيعات، وليس فقط عن مبيعات السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة.
- الإبلاغ عن المصاريف التشغيلية بشكل مستقل عن الإنفاق على المشتريات الرأسمالية (حتى يتوفر لدينا مقياساً "خالصاً" للاستهلاك الوسيط).
- يجب معرفة ما إذا كان الإبلاغ عن المبيعات، والمصروفات التشغيلية، والنفقات الرأسمالية يشمل ضريبة القيمة المضافة أم يقدم صافياً بعد خصمها.

7.15 وفي إطار بند المبيعات، فيكون من المفيد جداً أيضاً أن تتوفر البيانات التالية:

- إدراج مبيعات الصادرات، التي عادة ما تعفى من ضريبة القيمة المضافة، بشكل منفصل. إذا كان هذا هو الحال، فيمكن لبيانات ضريبة القيمة المضافة أن تصبح مصدراً قيماً للحصول على معلومات عن صادرات الخدمات (من الشركات المصنفة في صناعات الخدمات) فضلاً عن كونها مصدراً للبيانات على الصادرات من السلع (من الشركات المصنفة في الصناعات المنتجة للسلع) لاستخدامها للتحقق من دقة بيانات السلع والصادرات الواردة من السلطات الجمركية.
- يشمل بند الإبلاغ عن المبيعات عمليات البيع الأخرى غير الخاضعة لضريبة القيمة المضافة حتى يُمكن حساب إجمالي المبيعات.

¹³في السياق الأوروبي، يتضمن نموذج الإبلاغ عن ضريبة القيمة المضافة معلومات حول التوريدات، ومخرجات ضريبة القيمة المضافة، ومدخلات ضريبة القيمة المضافة، والضريبة المستحقة، وفترة ضريبة القيمة المضافة، والواردات، وعمليات الاستحواذ، والصادرات، والإرساليات (الشحنات)، والإزالات. وهذا يعني توفر كل من المبيعات والمشتريات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة، وحسب معدلات ضريبة القيمة المضافة، وغير الخاضعة لضريبة القيمة المضافة.

7.16 مجدداً يحتاج الإحصائيون الرسميون لاتخاذ خطوات استباقية والعمل مع السلطات الضريبية لضمان ملاءمة محتوى البيانات في الاستمارة الإدارية لضريبة القيمة المضافة للأغراض الإحصائية، حيث أن بنود البيانات التي تحظى بأهمية إحصائية والمحددة أعلاه هي موضع اهتمام السلطات الضريبية أيضاً لتحقيق الإدارة الفعالة لضريبة القيمة المضافة.

7.4 مدى تكرارية ووقتيّة الإبلاغ عن بيانات ضريبة القيمة المضافة

7.17 ينبغي التذكير بأنه حتى تاريخ إعداد هذه الورقة المنهجية، لم تتضح بعد الترتيبات المتعلقة بتوقيت الإبلاغ عن ضريبة القيمة المضافة ورفع التقارير ذات الصلة للسلطات الضريبية. ويُعد توقيت إبلاغ الشركات عن ضريبة القيمة المضافة أمراً بالغ الأهمية من المنظور الإحصائي أيضاً.

7.18 في بعض الدول التي طبقت نظم ضريبة القيمة المضافة، يجري الإبلاغ على النحو التالي:

- المنشآت "الكبرى" - شهرياً
 - المنشآت "المتوسطة" - ربعياً (ربع السنوي)
 - المنشآت "الصغيرة" - سنوياً (ولكن الكثير يختار رفع التقارير ربع السنوية لأسباب تتعلق بالتدفق النقدي)
- ويختلف تعريف أنواع المنشآت من حيث الحجم وما هي "الكبيرة"، أو "المتوسطة" أو "الصغيرة" تبعاً لكل بلد.

7.19 من المنظور الإحصائي، ومن الناحية المثالية، هناك حاجة لأن تقدم معظم المنشآت تقاريراً ربع سنوية على الأقل حتى يتمكن الإحصائيون من استخدام البيانات المستمدة من مصادر الضريبة على القيمة المضافة لإعداد ما يلي:

- تجميع إحصاءات المؤشرات الاقتصادية ربع السنوية (الربعية)
- تجميع الحسابات القومية ربع السنوية (الربعية)

كما يحتاج الإحصائيون إلى تحديد نسبة الشركات المبلغة على الأقل كل ثلاثة أشهر، بحيث يمكن وضع تقديرات لبقية مجتمع الأعمال (الشركات المتبقية الأخرى).

7.20 يجب أن يسعى الإحصائيون للتأثير على وقتية وتواتر تقارير الأعمال المتعلقة بأغراض ضريبة القيمة المضافة. ومن المهم أيضاً أخذ توقيت تقديم استمارات ضريبة القيمة المضافة وإتاحتها للسلطات الضريبية بعين الاعتبار. فعلى سبيل المثال، فإذا كانت مصادر بيانات ضريبة القيمة المضافة ستستخدم في تجميع الحسابات القومية ربع السنوية، فينبغي توفير بيانات ضريبة القيمة المضافة في التوقيت الملائم لتلبية تلك الاحتياجات. ومرة أخرى، فمن المتوقع ألا تتعارض الاحتياجات المتعلقة بالتوقيتات المناسبة والتواتر بأي شكل من الأشكال مع احتياجات السلطات الضريبية.

7.5 استخدام بيانات ضريبة القيمة المضافة في إنتاج الإحصاءات

7.21 كما سبق الإشارة، تُعد بيانات ضريبة القيمة المضافة مصدراً قيماً يساعد الإحصائيين على إعداد الإحصاءات الاقتصادية. وعند إعداد السجل العام للمنشآت والمؤسسات الأخرى (السجل التجاري) المتعلق بـضريبة القيمة المضافة بحيث يضمن تلبية احتياجات الإحصاءات الرسمية، فإنه يمكن أن يُشكل أساساً لإنشاء إطار إحصائي عام يمكن استخدامه لسحب عينات المسوح وإنتاج إحصاءات الأعمال والشركات. أما بيانات ضريبة القيمة المضافة ذاتها فيمكن الاستفادة منها مباشرة في إنتاج إحصاءات الأنشطة الاقتصادية.

7.22 كما يمكن استخدام مصدر بيانات ضريبة القيمة المضافة في تجميع الحسابات القومية ربع السنوية والسنوية:

- يُحسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنتاج (GDP (P)) باعتباره حاصل جمع القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية والضرائب مخصوماً منها "الدعم على المنتجات". وبإجراء بعض عمليات التأهيل يمكن استخراج القيمة المضافة من مصادر بيانات ضريبة القيمة المضافة، حيث أن ضريبة القيمة المضافة هي في أصلها ضريبة على المنتجات. ومن الواضح توفر كمية كبيرة من البيانات اللازمة لحساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنتاج (GDP (P) من خلال المصادر الإدارية لضريبة القيمة المضافة، وذلك بشرط معالجة القضايا التي نوقشت أعلاه على نحو كاف.
- كما يمكن أيضاً استخراج بعض البيانات المصدرية اللازمة لتجميع الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق (GDP (E)) من المصادر الإدارية لضريبة القيمة المضافة، ويحسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق (GDP (E)) فهو عبارة عن حاصل جمع النفقات المحلية النهائية والصادرات مخصوماً منها واردات السلع والخدمات. وإذا تمت تهيئة مصدر بيانات ضريبة القيمة المضافة على الوجه المناسب من المنظور الإحصائي، فإنه يمكن استخدامه لتوفير البيانات التالية:

- ✓ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
- ✓ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للشركات (القطاع الخاص)
- ✓ صادرات السلع (للتحقق من دقة بيانات الجمارك)
- ✓ صادرات الخدمات

7.23 ضمن تجربة النموذج الأوروبي، يستخدم العاملون بالإحصاءات الرسمية معلومات التدقيق الضريبي في فحوص مراقبة الجودة والتحقق من شمولية الحسابات القومية.

7.24 من الواضح، أن بيانات ضريبة القيمة المضافة له العديد من الفوائد المهمة المحتملة للإحصائيين الرسميين كمصدر فعال من حيث ترشيد تكلفة عملية جمع المعلومات اللازمة لإنتاج الإحصاءات الرسمية. وبشكل غير مباشر، يمكن للشركات والأعمال أيضاً أن تستفيد: وهذا يعتمد على الدرجة التي يتمكن فيها الإحصائيون من الاستفادة من البيانات التي تقدمها الشركات في كل الأحوال لأغراض إدارة ضريبة القيمة المضافة إلى الحد الذي يقلل من الحاجة إلى تقديم بيانات مماثلة في المسوح الاقتصادية المطلوبة من قبل الشركات. ويمكن للتعاون الجيد بين الإدارات الضريبية والإحصاءات الرسمية أن يؤدي إلى "فوز جميع الأطراف المعنية" أي استفادة كل من السلطات الضريبية والإحصاء الرسمي والمنشآت.

8. قياس أثر ضريبة القيمة المضافة

8.1 في بعض الدول، طلب صناعات السياسات من مراكز الإحصاء الوطنية إجراء دراسات ورفع التقارير عن الآثار المحتملة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الحياة الاقتصادية، وتتضمن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- ما الأثر على التضخم؟
- ما التأثير على أنماط الإنفاق الأسري؟
- ما تأثير ذلك على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

8.2 من المهم أن يستعد الإحصائيون ليصبحوا قادرين على تلبية هذه المطالب المهمة. كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

8.1 أثر الضريبة على التضخم

8.2 نوقش هذا الموضوع على نطاق واسع جداً في الفصل الرابع (4) ويقدم الملحق (أ) خياراً ممكناً لكيفية التعرف على تفاصيل الموضوع.

- 8.3 أقتراح من قبل إمكانية استخدام المقياس التجريبي للتحصيل المالي الثابت، وبصورة أكثر تحديداً:
- من الممكن أن يُتخذ المقياس التجريبي للتحصيل المالي الثابت شكلاً يتمثل في إجراء تقدير لنسبة التغير في الرقم القياسي المنشور لأسعار المستهلك، والذي يُعزى إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بديلاً للرقم قياسي فقط.
 - وسيستخرج هذا المقياس من الآثار المباشرة أو تأثيرات الجولة الأولى للتغيرات الضريبية على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.
 - سيتم تركيب المقياس التجريبي الثابت للتحصيل المالي الثابت بالرجوع إلى المعدلات المقررة للضريبة السائدة وقت تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

8.2 أثر الضريبة على أنماط الإنفاق الأسري

8.4 مرة أخرى، تمت تغطية هذه المسألة بشيء من التفصيل في الفصل الرابع (4). والحقيقة هي أنه يستحيل أن يتمكن العاملين بالإحصاءات الرسمية من الإجابة عن السؤال: ما أثر إدخال ضريبة القيمة المضافة على أنماط إنفاق الأسر؟ يقيس الإحصائيون أنماط إنفاق الأسر من خلال إجراء مسح دخل وإنفاق الأسرة. وبالأخذ بعين الاعتبار الأمور المتعلقة بالتكلفة والصعوبات العملية لإجراء مثل هذا المسح مرتين إحداهما مباشرة قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وآخر بعد تطبيقها مباشرة، فإن مقارنة نتائج المسحين لن تتمكن من عزل أثر الضريبة بشكل مستقل. فقد يحدث تغير أنماط الإنفاق بين الفترتين لعدة أسباب، منها تغير أذواق المستهلكين، وإدخال منتجات جديدة، والتغيرات في الأسعار النسبية الكامنة، وتغير دخل الأسر.

8.3 أثر الضريبة على معدلات النمو الاقتصادي

8.5 كما نوقش في الفصل الخامس (5)، وبافتراض استقرار باقي الأمور، فسيؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي كلما مضينا قدماً. وفي الفترة الأولى لتطبيق الضريبة، سيبتضم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بصورة مصطنعة. ومن المستحيل تحديد مقدار النمو في التضخم الذي يُعزى إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والمقدار الذي يرجع إلى التغيرات في الظروف الاقتصادية الأساسية.

8.6 ونظراً لارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لأعلى من المتوقع في حالة عدم وجود ضريبة القيمة المضافة، فإن ذلك سيؤثر على جميع النسب التي يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في حسابها. ومن أمثلة ذلك نسبة الصادرات

في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الفائض/العجز الحكومي العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الخ.

8.7 على افتراض أن الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة لتحقيق أغراض الانكماش (لإعداد الأسعار الحقيقية -الثابتة) قد عالجت ضريبة القيمة المضافة على النحو الصحيح ووفقاً للمعايير الإحصائية الدولية، فلن يتأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومكوناته مباشرة نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. إلا أنه قد تظهر بعض التأثيرات غير المباشرة على الساحة بسبب التغيرات في السلوك الاقتصادي للشركات والمستهلكين. وفي غياب النماذج الاقتصادية المعقدة، سيكون من المستحيل تحديد هذه الآثار غير المباشرة.

8.4 أثر الضريبة على دخل الأسرة

8.8 وفقاً لما ذكر سابقاً، فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيرفع مؤشر أسعار المستهلك. وفي غياب أي تعويض للأسر المعيشية في مقابل هذه الزيادة الدائمة في أسعار السلع والخدمات التي تخضع لضريبة القيمة المضافة، فستتخفص تبعاً لذلك الدخول الحقيقية للأسر المعيشية عن المستوى الذي كانت عليه قبل تنفيذ الضريبة. وباستخدام الطريقة التي تقترح استبعاد آثار الجولة الأولى لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد يصبح من الممكن حساب تأثير الجولة الأولى لتنفيذ ضريبة القيمة المضافة على الدخل الحقيقي للأسر المعيشية.

8.9 بطبيعة الحال، فإنه من المحتمل جداً ومع مرور الوقت، ستسعى الأسر المعيشية لضبط سلوكياتها الإنفاقية للحفاظ على القوة الشرائية الحقيقية لدخولهم. ولا يمكن إنتاج إحصاءات تعكس حدوث ذلك.

الملحق (أ): أحد الخيارات الممكنة لتقييم أثر ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك

1. يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار المعاملات النهائية شاملة الضرائب غير المباشرة، والتي تُعد ضريبة القيمة المضافة واحدة منها. وعلى هذا النحو، سيؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة تأثيراً مباشراً على مؤشر أسعار المستهلك.
2. يحظى السؤال "ما أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك" باهتمام كبير من كل من واضعي السياسات والمجتمع، ويتوقعون من الإحصاءات الرسمية الإجابة عنه، ويقترح هذا الملحق نهجاً ممكناً للإجابة عن هذا السؤال، والذي لا يمكن للإحصاء -للأسف- الإجابة عنه بالدقة المنشودة.
3. من الناحية المثالية، يود المرء تركيب مقياس لتغير الأسعار يتمكن من استبعاد آثار التغير الضريبي استبعاداً كاملاً (مما يمكن من حساب أثر التغير الضريبي بالاستدلال (الطرح))، إلا أن جميع الخيارات المقبولة المتاحة للإحصائيين لا يمكنها إلا قياس الأثر المباشر أو آثار الجولة الأولى لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ولا يمكن لأي من هذه الخيارات المتوفرة قياس الآثار اللاحقة، أو تأثيرات الجولة الثانية، أو الانعكاسات التدفقية على أسعار المستهلك النهائي، فيما يتعلق باستبدال المستهلك للسلع والخدمات المكلفة نسبياً بالسلع الأقل سعراً بشكل نسبي، على سبيل المثال.
4. ويُعد مقياس التحصيل المالي الثابت (CFTM) أحد الخيارات المتاحة للإحصائيين بوجه عام، ويتميز بكونه أفضل مقياس التغير في الأسعار نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة (بالرغم من عجزه عن قياس الأثر الناتج عن تأثيرات الجولة الثانية لتطبيق الضريبة). ويتطلب استخدام هذا المقياس تقدير المبلغ النقدي للضريبة المفروضة على كل سعر من الأسعار.
5. ويتضمن هذا الخيار تركيب مقياس يحافظ على ثبات مقدار الضريبة المحصلة، ومن ثم فليس هناك حاجة لتعديل أسعار فترة الأساس. وتُعد أسعار فترة المقارنة لتعكس مقدار الضريبة المحصلة في فترة الأساس، إن وجدت (أي تُخصم قيمة الضريبة المجموعة في فترة المقارنة، ويُضاف مقدار الضريبة المحصلة في فترة الأساس، إن وجدت).
6. يُعتبر مقياس التحصيل المالي الثابت وسيلة متنسقة لتحليل التغير في الأسعار على مستوى كل من السلع الفردية والمؤشر الكلي. وعلى سبيل المثال، إذا تضمنت الأسعار النهائية ثلاثة عناصر هي تكاليف الإنتاج والهوامش والضرائب، فإنه يمكن مقارنة استخدام أحد المقاييس الذي يثبت أحد هذه العناصر الثلاثة مع المقياس الرئيسي لاشتقاق المساهمة النسبية للعنصر الثابت لتجميع التغير في السعر. ويقدم مقياساً من هذا النوع - على نحو تقريبي- الإجابة عن السؤال المتعلق بحجم الزيادة الطارئة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في حال عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة؟ وترتب على ذلك القدرة على حساب الفرق بين هذا المقياس والرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يُعد مكافئاً للمساهمة النسبية لأثر الجولة الأولى لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الحركة الكلية للرقم القياسي لأسعار المستهلك.
7. وتُقدر طريقة التحصيل المالي الثابت السعر المتوقع دفعه في حالة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وبحسب السعر التقديري على النحو التالي:

$$P_t^* = P_t - T_t + T_0$$

حيث:

$$P_t^* = \text{تقدير السعر في الفترة "t" مع ضرائب الفترة 0 التي لم تُطبق فيها ضريبة القيمة المضافة}$$

$$P_t = \text{السعر الملاحظ في الفترة "t"}$$

$$T_0 = \text{مبلغ الضريبة في الفترة 0 (يفترض أن يكون صفراً لعدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تلك الفترة)}$$

9. قائمة المراجع

1. تقرير اللجنة الاستشارية لدراسة الرقم القياسي لاسعار المستهلك (تقرير بوسكين)، نحو مقياس أكثر دقة لقياس مستويات المعيشة، التقرير النهائي، ديسمبر 1996
2. صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة 2004
3. الأمم المتحدة، التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الاقتصادية، التنقيح الرابع
4. الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية 1993
5. الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية 2008
6. موقع ويكيبيديا، تعريف القيمة المضافة